البنية الوظيفية القطاعية للمجمعات (المنظومات) الزراعية الصناعية التخصصية في محافظتي دمشق وريف دمشق مثال (الأشجار المثمرة)

د. علي محمد ديـاب*

ملخص

تتكون المجمعات (المنظومات) الزراعية – الصناعية التخصصية نتيجة لعملية التكامل بين فرع زراعي واحد ونادراً بين اثنين وقطاعات الصناعة التحويلية الموافقة. وقد أخذنا مثالاً هنا مجمع الأشجار المثمرة التخصصي في محافظتي دمشق وريف دمشق.

يتمثل التحليل البنيوي للبنية الوظيفية القطاعية لهذا المجمع في دراسة الحلقات (القطاعات) الأساسية المكونة لها ممثلة في الإنتاج الزراعي الذي يمثل الحلقة الأساسية ونواة المجمع والحلقة الصناعية ممثلة بمكونين أساسيين هما تخزين الثمار وتصنيعها والإنتاج الخدمي لها، ومستوى التوازن فيما بينها، كما تم إعداد الاتجاهات الأساسية لتطوير التنظيم المكاني لهذا المجمع .

* كلية الآداب والعلوم الإنسانية- قسم الجغرافية- جامعة دمشق

مقدمــة :

تتميز الظروف الاقتصادية الراهنة بتكون المجمعات المكانية الإنتاجية والتي تمثل المجمعات (المنظومات) الزراعية الصناعية أحد أنواعها نتيجة لعملية التكامل الزراعي الصناعي. فإلى جانب التكامل الزراعي الصناعي عموماً يشارك في العملية التكاملية فرع مستقل مثال (الشوندر السكري، الفاكهة..) إذ تؤلف دورات إنتاجية محددة التخصص تكوِّن أساس المجمعات التخصصية .

إنّ تكوّن المجمعات عملية إيجابية، تهدف إلى زيادة الفعالية الاقتصادية لإنتاج الخامات الزراعية وتصنيعها وتنظيمها المكاني ولذلك فلابد من دراسة معمّقة وشاملة سواء أكان ذلك للمجمعات الزراعية الصناعية التكاملية (متعددة الفروع) أم التخصصية وإعداد الأسس العلمية لتطويرها وتحديثها . هذه المسائل خاصة للمجمعات الزراعية الصناعية التخصصية ما زالت لم تلقَ الإضاءة الكافية سواء في المراجع الاقتصادية أم في الجغرافيّة الاقتصادية . لذلك تم اختيار مجمع الأشجار المثمرة التخصصي في محافظتي دمشق وريف دمشق موضوعاً للبحث .

إن مسائل تطوير الإنتاج الزراعي والصناعات المعالجة لمنتجاته تحتل مكانة خاصة بين الأولويات التي توليها الدولة اهتماماً خاصاً . بالإضافة إلى تحسين نوعية الغذاء عن طريق زيادة نصيب المنتجات الحيوانية وزيادة الخضار والثمار ، لذلك لابد من زيادة إنتاجها من أجل تأمين حاجة السكان على مدى السنة، ويعود الدور الأساسي في الأداء الناجح لهذه المهمة لمجمع الأشجار المثمرة التخصصي .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تعميق المسائل العلمية التقنية والمنهجية للدراسات الجغرافية الاقتصادية للمجمعات الزراعية الصناعية التخصصية وتطويرها، توضيح ماهية هذه المجمعات وآلية تكوّنها على مستوى المحافظات وإعداد الاقتراحات لتطوير بنيتها القطاعية.

- انطلاقاً من هذه الأهداف لابد من حل المسائل التالية :

١- تعميم الفهم الجغرافي الاقتصادي لماهية المجمعات الزراعية الصناعية التخصصية وتعمقه وتعميقه.

٢- دراسة البنية الوظيفية القطاعية لهذا المجمع بمساعدة منهج التحليل البنيوي وغيره وتحديد دور التصنيع والتخزين بوصفه مكملاً أساسياً لإنتاج الأشجار المثمرة بالإضافة إلى دراسة الحلقة الأساسية (الأشجار المثمرة) وتحديد أهم مؤشراتها الاقتصادية والتوازن بين حلقات المجمع الرئيسة .

٣- إعداد اتجاهات تطوير البنية الوظيفية القطاعية لمجمع الأشجار المثمرة التخصصي في محافظتي دمشق وريف دمشق .

الأسس النظرية والمنهجية لدراسة البنية الوظيفية القطاعية للمجمعات الزراعية الصناعية التخصصية

تؤدي المجمعات الزراعية الصناعية دوراً في تحقيق الأمن الغذائي ، إذ يتركز الاهتمام على ضرورة تحقيق الأقاليم للاكتفاء الذاتي الأمثل من المنتجات الغذائية خاصة السريعة التلف . التجسيد العملي لهذا يتطلب الإعداد العلمي لمسائل التطوير المستمر للمجمعات الزراعية الصناعية وزيادة الفعالية الاقتصادية لأدائها الوظيفي وتطوير تنظيمها المكاني .

تؤدي الجغرافية الاقتصادية دوراً بارزاً بين العلوم الدارسة للمسائل النظرية والتطبيقية للمجمعات الزراعية الصناعية، إذ تدرس مسائل التنظيم المكاني لهذه المجمعات بالإضافة إلى عمليات تشكلها وطرائق التطوير المستقبلي لها مرتبطة بمكان محدد بظروفه الطبيعية والبشرية وتحديد أقاليم توطن هذا النمط أو ذاك من المجمعات الزراعية الصناعية.

ومن بين الاتجاهات الهامة في الدراسات الجغرافية الاقتصادية نميز المجمعات الزراعية الصناعية القائمة على واحدة من الدورات الزراعية الصناعية (الفاكهة-الخضار..) ضمن حدود المحافظات هذه المجمعات تسمى المجمعات الزراعية الصناعية الإقليمية التخصصية .(Yazinina,1985, P.3) .

إن إعداد مسائل التشكل والأداء الوظيفي للمجمعات الزراعية الصناعية التخصصية لم تلق الاهتمام الكافي في الدراسات الجغرافية الاقتصادية . إن دراسة هذه المجمعات مهم للغاية من الناحيتين العلمية والتطبيقية . إن أهمية إجراء الدراسات العلمية للمجمعات التخصصية يفرضها .

١- تنامي سعة عملية التكامل الزراعي الصناعي ووتائر تطورها والتي تحتاج لمعالجة نظرية.

٢- ضرورة دراسة المجمعات الزراعية الصناعية المتكاملة (متعددة الفروع) والتي تتم دراستها بطريقة تقسيمها إلى المجمعات التخصصية المكونة لها .

٣- تحقيق الأمن الغذائي (تأمين إنتاج الكميات والنوعيات اللازمة من أنواع محددة من المنتجات الغذائية).

تتضمن الدراسات الجغرافية الاقتصادية للمجمعات التخصصية دراسة الأسس الموضوعية لتشكلها وتقويم الظروف والعوامل الطبيعية والبشرية من وجهة نظر تأثيرها

في التشكل والتطور بالإضافة إلى التحليل البنيوي بهدف توضيح مستوى عقلانية البنية في جوانبها الأساسية .

تتمتع دراسة طرائق تشكل مجمع الأشجار المثمرة التخصصي والتطور اللاحق لحلقاته بأهمية اجتماعية واقتصادية "لذلك تمثل مسألة التنظيم المكاني لكل حلقة من حلقات المجمع وأدائه الوظيفي الموافق اتجاهاً هاماً في البحث العلمي" (Bapravitsky,1991, P.11).

تتكون المجمعات الزراعية الصناعية التخصصية نتيجة لتفاعل فرع زراعي معين مع الصناعة الغذائية والإنتاج الخدمي لها في مكان محدد . إذ تتمثل الشروط الأساسية لتشكل مثل هذه المجمعات في التمركز المكاني البارز لإنتاج نوع محدد من الخامات الزراعية بناء على الظروف الطبيعية والاقتصادية الملائمة وفعالية اقتصادية مرتفعة للإنتاج وتطور التكامل بين الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصناعية " (Nagrina,1989, P.75).

لقد دُرِست في المجمعات الزراعية الصناعية التخصصية فقط الحلقة الزراعية دراسة كافية لكنه لم يتم إعداد مداخل تحليلية لدراسة مسائل التنظيم المكاني لكل حلقة من الحلقات مجتمعة .

تسرع الثورة العلمية التقنية تشكل المجمعات بمختلف أشكالها . في هذه الحال سيعطى الاهتمام الأساسي لدراسة عملية التكامل الزراعي الصناعي وملحقاتها وتشكل المجمعات الزراعية الصناعية المتنوعة .

فالتكامل الزراعي الصناعي هو " عملية تعزيز قوة الارتباط بين إنتاج الخامات الزراعية وتحضيرها ونقلها ومعالجتها وتسويق المنتجات الجاهزة " (Pistoun,1996,P.8) فالتقدم العلمي التقني أدى إلى إعطاء الزراعة جملة من الوظائف الإنتاجية استوجبت تغيرات جوهرية داخل الإنتاج الزراعي ذاته متمثلة في تركز الإنتاج وتعميق التخصص وإدخال التوصيات العلمية وطرائق الإنتاج الأكثر فعالية . إن تحويل الزراعة على أسس صناعية يؤمن إدخال نظم استثمارية زارعية جديدة وتقنيات إنتاجية جديدة ومتطورة ومتابعة تعميق تخصص الإنتاج الزراعي وزيادة تركزه وبدوره يؤثر الإنتاج الزراعي ومستوى تطوره تأثيراً كبيراً في اقتصاد القطر . ففي قطرنا وعلى الرغم من أن حجم الخامات الزراعية المحولة للتصنيع يزداد من عام لآخر إلا أن نصيبها في الإنتاج الإجمالي مازال غير كاف .

لابد من الإشارة أيضاً إلى أن ترابط الإنتاجين الزراعي والصناعي لايقتصر على نقل القيم المادية من قطاع إلى آخر ، حيث ينشأ شكل نوعيً جديدً من الارتباطات يظهر في أن الصناعة تؤدي بعض الوظائف الإنتاجية التي كانت تعود سابقاً للزراعة مثال (إنتاج الأعلاف) كما تقترب ظروف تأدية الأعمال الزراعية اكثر فأكثر نحو الصناعة . بهذا

الشكل فإن عملية تكامل الزراعة والصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى تعدّ عملية طبيعية إيجابية تحددها الظروف الطبيعية و الاقتصادية على حد سواء.

" يتم تشكل المجمعات الزراعية الصناعية على أساس ارتباطات تكاملية سواء أكان ذلك داخل الإنتاج الزراعي أم بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى المساهمة في معالجة الخامات الزراعية وتسويق المنتجات الجاهزة والتي تؤمن له وسائل الإنتاج والوسائل المادية " (Yazinina,1979,P.26) .

هذا ويختلف المجمع الزراعي الصناعي اختلافاً جوهرياً عن غيره من المجمعات بأنه :

١- الأكبر في القطر بعدد العاملين فيه .

٢- يدخل فيه كل قطاعات الإنتاج المادي الأساسية(الزراعة دخولاً كاملاً و الصناعة و البناء والنقل والتجارة دخولاً جزئياً).

أما ما يتعلق بالأسس المنهجية فقد تمت الدراسات الجغرافية لقطاعي الزراعة والصناعة في مختلف الدول حتى وقت قريب بشكل منفصل وبغض النظر عن أن القطاع المعالج للخامات الزراعية ارتبط بالقاعدة الخام فإن الدراسات لم تحمل الطابع الشمولي . لقد بيّنت الدراسات تنوع أشكال المجمعات الزراعية الصناعية وأنماطها فهي يمكن أن تكون على مستويات إقليمية مختلفة ، تكاملية (متعددة الفروع) أو تخصصية ، أيضاً يمكن أن تكون على مستوى الدولة أو الأقاليم الاقتصادية أو المحافظات ، والمجمعات المتعددة الفروع تبعاً لتركيبها وتخصصها تقسم إلى نباتية و حيوانية.

أما المجمعات التخصصية : فتمثل "جملة المؤسسات والهيئات المتوضعة في مكان محدد والتي يرتبط نشاطها ارتباطاً وثيقاً بإنتاج نوعٍ واحد ومعالجته وحفظه ونقله ونادراً ما يكون اثنين من الخامات الزراعية وتسويق المنتجات الجاهزة" (Yazinina,1989, P.13) .

إن تشكل هذه المجمعات وتطورها يحدث نتيجة للتقسيم المكاني (الجغرافي) للعمل على أساس من الظروف والموارد الطبيعية والبشرية الملائمة لإنتاج أنواع محددة من الخامات الزراعية وتصنيعها، فدراسة هذه المجمعات تمليها ضرورة تطوير تنظيم إنتاج الخامات الزراعية وإدارتها وتصنيعها والحاجة إلى زيادة حجم الإنتاج الغذائي .

فالخامات الزراعية الواردة للمعالجة الصناعية تقسم إلى نباتية وحيوانية وتبعاً للمادة الخام المستخدمة تتكون دورات زراعية صناعية ذات طابع نباتي صناعي أو حيواني صناعي .

من أجل الدراسة المعمّقة لهذا المجمع لابد من دراسة بنيته الوظيفية القطاعية والتي تعرف بأنها "جملة الفروع وأنواع النشاطات المتحدة بالتخصص الوظيفي" (Yankiv,1989,P.51). ويتحدد دوركل فرع بمستوى مشاركته في التقسيم المكاني للعمل وحجم الإنتاج وطبيعة استخدامه . وتتضمن هذه البنية القطاعات (الحلقات) التالية :

الحلقة الزراعية ، وهي نواة المجمع ، والحلقة الصناعية وهي المكمل الأساسي ، والحلقة الخدمية .

لقد أخذ استخدام المدخل المنظومي في الدراسات الجغرافية يزداد أكثر فأكثر وقد أشار الكثير من الدراسات إلى ضرورة استخدام هذا المنهج والذي يوجّه فيه البحث للكشف عن الوحدة الكلية للموضوع وآلية تأمينها وأفضليتها، بالإضافة إلى إبراز جميع أنواع الارتباطات لهذا الموضوع المركب والتي تجعل منه وحدة متكاملة، كما يؤمن استخدام هذا المنهج تحليلاً أكثر عمقاً للمجمعات التخصصية ومكوناتها وارتباطاتها ومسائل التنظيم المكاني .

كما تم استخدام منهج التحليل البنيوي لإبراز كل حلقة من حلقات المجمع إضافة إلى المنهج الإحصائي والكارتوغرافي .

البنية الوظيفية القطاعية لمجمع الأشجار المثمرة التخصصي في محافظتي دمشق وريف دمشق :

تشمل منطقة الدراسة محافظتي دمشق وريف دمشق وقد تمت الدراسة على مستوى المصالح الزراعية والتي يبلغ عددها في محافظة ريف دمشق ١٢ مصلحة هي الحرمون، قطنا، الزبداني، يبرود، التل، داريا، القطيفة، النبك، الكسوة، الغوطة، دوما، حران العواميد. أما مصالح محافظة دمشق فهي دمر، المزة، كفرسوسة، القدم، جوبر، قابون، برزة، صالحية، وقد تم التركيز عند دراسة الإنتاج الزراعي على محافظة ريف دمشق نظراً لما يتمتع به هذا الإنتاج من أهمية خاصة في تأمين حاجة سكان المحافظتين من الثمار .

وتتميز زراعة الأشجار المثمرة بأنها تتطلب نفقات كبيرة من العمالة ورأس المال والنفقات المادية .

وتحتل محافظة ريف دمشق مركزاً متقدماً في زراعة الأشجار المثمرة وتنتج أكثر من ٢٠ نوعاً منها وتزيد نسبة قيمة إنتاج الثمار على١٠% من قيمة الإنتاج الزراعي في أكثر من ١٥٥ قرية من قرى المحافظة وتصل إلى أكثر من ٩٠% في بعض القرى (مثال سرغايا) ويحدد إنتاج الثمار تسمية النمط الإنتاجي [١] في ١٠٥ قرى وتحت النمط الإنتاجي في ١٨ قرية [٢] .

(١) النمط الإنتاجي: مجموعة من القرى أو المزارع المتماثلة من حيث التخصص والناتج عن تشابه الظروف الطبيعية والاقتصادية

(٢) مجمعات الضواحي الزراعية الصناعية- دراسة في التنظيم المكاني- بحث للمؤلف قيد النشر

إن الظـروف الطبيعيـة والبشـرية لتطـور زراعـة الأشـجار المثمـرة فـي مختلـف المنـاطق ليست واحدة لذلك فهي لا تتوزع توزيعاً متساوياً ، إذ نراها تتوزع في بعض المناطق دون غيرها ، وهذا ما نلاحظه من خلال تركز زراعتها، انظر الجدول رقم ١ .

الجدول رقم (١) نسبة تركز الأشجار المثمرة في محافظتي دمشق وريف دمشق لعام ١٩٩٧ (٣)

المصلحة	المساحة الإجمالية (هـ)	المساحة المستثمرة (هـ)	المساحة المشجرة (هـ)	نسبة التركز %
الحرمون	١٥٩٠١	٦٠٠٠	٣٠٧٤	٥١,٢
قطنا	٩٩١٧١	١٦٩١١	٦٤٨٦	٣٨,٤
الزبداني	٦٥٠٠٠	١٢٥٧٧	١١٨٠٣	٩٣,٩
يبرود	٦٦٨٥٠	١١٢٩٠	٥٩٧٧	٥٢,٩
التل	٩١١٥٦	١٣٠٤٧	١٠٢٨١	٧٨,٨
داريا	٢٩٨١٨	٦٣٧٨	٣٠٥٧	٤٧,٩
النبك	١٢٩٤٢٠	١٣٧٠٥	١١٠٥٧	٨٠,٧
القطيفة	١٥٧٨٧٠	٦٨٣٩	٣٧٣٥	٥٤,٦
الكسوة	٤٨٧٢٨	١٨١٥٣	٢٢٣٠	١٢,٣
الغوطة	١٠٢٨١	٦٨١٦	٥٠٧١	٧٤,٤
دوما	١٠١١٥٧٩	١٢٥١٥	٥٠١٠	٤٠,٠٣
حران العواميد	٧٦٠٣٩	١١٧٨٦	١٨٦٦	١٥,٨
محافظة ريف دمشق	١٨٠١٨١٣	١٣٦٠١٧	٦٩٦٤٨	٥١,٢
محافظة دمشق	١١٨٤٤٠	١٤٦١٧	٦٥٣٥	٤٤,٧

نلاحـظ مـن الجـدول إمكـان تقسـيم المصـالح إلـى ٣ مسـتويات وفـق نسـبة التركـز حتـى (٤٥%) وتتضمن ٤ مصالح ومن (٤٥-٧٥%) ٤ مصالح وفوق (٧٥%) ٤ مصـالح أمـا تركز الزراعـة علـى مستوى محافظـة ريـف دمشـق فهـو ٥١,٢% وهـو يتجـاوز مسـتوى التركـز للأشـجار المثمـرة فـي القطـر والـذي يبلـغ ١٣,٦٦ % ومـن هنـا نلاحـظ أهميـة الأشجار المثمرة في المحافظة .

ولو وقفنا عند المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة لعام ٩٧ فإن المساحة الإجمالية المزروعة بالأشجار في المحافظة تبلغ ٧٠٥١٣هـ منها ٣٨٧١٤هـ مروية تبلغ نسبتها ٥٤,٩٣% من المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة وأما البعلية فتبلغ ٣١٧٩٩هـ بنسبة ٤٥,٠٧% في حين تبلغ المساحة الإجمالية في محافظة دمشق ١١٨٤٤هـ، المستثمر

(٣) الجداول من وضع الباحث اعتمادا على السجلات الإحصائية لمديريتي زراعة محافظتي دمشق وريف دمشق.

منها١٤٦٢هـ والمزروعة بالأشجار المثمرة ٦٥٤ هـ أما ما يخص تركز كل نوع من أنواع الفاكهة فنلاحظ أعلى نسبة تركز للتفاح ٢١,٩% ، ثم الزيتون ١٦,٠%، الكرز ١٥,٥المشمش ١٠,٩ العنب ١٠,١ وهذه الأنواع الخمسة تشكل حوالي ٧٥% من نسبة التركز . وفي محافظة دمشق فأعلى نسبة تركز للزيتون ٣٨,١٩% .

فيما يتعلق بتركيب الإنتاج الزراعي فقد تم تحديد الناتج الإجمالي لكل نوع من المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة والإنتاج الحيواني وحددت قيمته النقدية بناءً على الأسعار الجارية وتم تحديد النسبة المئوية التي يشكلها كل نوع منها . أنظر الجدول رقم (٢) والخارطةرقم (١) .

الجدول رقم (٢) تركيب الإنتاج الزراعي في محافظتي دمشق وريف دمشق لعام ١٩٩٧

المصلحة	الوزن النسبي %			قيمة الإنتاج الزراعي (ألف ل.س)
	المحاصيل و الخضار	الأشجار المثمرة	الإنتاج الحيواني	
الحرمون	٢٦,٠٧	٢٨,١٨	٤٥,٧٥	٥٠٩٩٤٩,٤
قطنا	٣٦,٦٠	٣٤,٧٠	٢٨,٧٠	٢٠٠١٣٨١,٨٠
الزبداني	٢,٦٥	٨٧,٣٧	٩,٩٨	١١٣٦٦٢٣
يبرود	٦,١٣	١٩,٥٥	٧٤,٣٢	٩١٩١٠٦,١٠
التل	٠,٥٧	٥٤,٦٧	٤٤,٧٦	١٤٤١٩٢٤,٨٠
داريا	٢٧,١٤	١٧,٥٧	٥٥,٢٩	١٥٧٧٤٥٤,٢٠
القطيفة	٤,١٠	٣٤,٥٥	٦١,٣٥	٥٨٣٤٢٣,٨٣
النبك	٢,١٥	١٨,٥٩	٧٩,٢٦	٧٤١٢٠٤,٢٣
الكسوة	٤٤,٥٢	١١,٥٩	٤٣,٨٩	١٤٦٤٠٩١,٦٠
الغوطة	١٩,٨٠	٣٠,٩٩	٤٩,٢١	١٠٢١٤١٩
دوما	٢١,٩٢	١١,٩٧	٦٦,١١	٢٥١٩٧٩٤,٢٠
حران العواميد	٥٥,٦٠	٤,١٣	٤٠,٢٧	٢٠٧٩٢٩٤,١
محافظة ريف دمشق	٢٠,٦٠	٢٩,٤٩	٤٩,٩١	١٦٧٧٤١٥٨,٩
محافظة دمشق	٧,٩٤	١١,٧٢	٨٠,٣٤	٨٦٥٢٥٠,٤

نلاحظ مما سبق أن إنتاج الأشجار المثمرة يأتي في المرتبة الثانية بعد الإنتاج الحيواني ومن ثم يليه في المرتبة الثالثة إنتاج المحاصيل والخضار الصيفية والشتوية. أما إنتاج الأشجار المثمرة على مستوى المصالح الزراعية فقد حددت قيمته بالليرات السورية ونسبته المئوية. يتضح من الجدول (٣) أن المصالح الثلاث الأوائل الزبداني ٢٣,٢ %، التل ١٨,٤ %، قطنا ١٦,٢ % تشكل أكثر من ٥٧,٨ % من قيمة إنتاج الأشجار المثمرة

في محافظة ريف دمشق، في حين تنخفض هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها في مصلحة حـــران العواميـــد حوالي ٢ % .

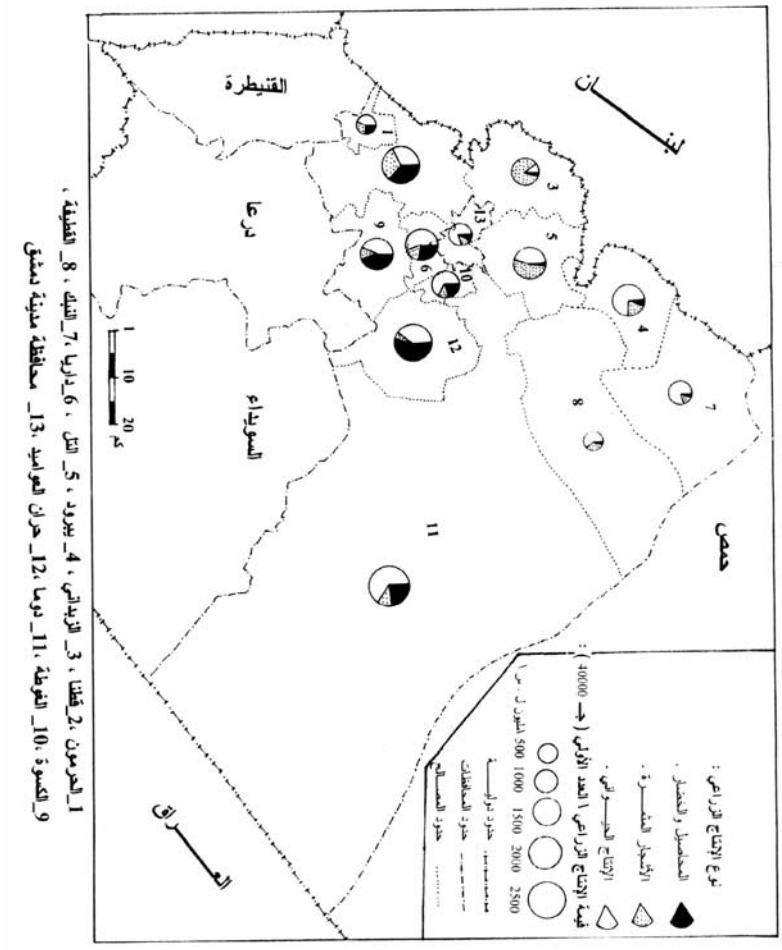

(1) تركيب الإنتاج الزراعي في محافظتي دمشق ومدينة دمشق لعام 1997

كما بينت الدراسة أن التفاح هو الإنتاج الرئيسي في المحافظة من حيث القيمة النقدية إذ يشكل ٢٩,٦ % من قيمة إنتاج الأشجار المثمرة في المحافظة ويأتي في المرتبة الأولى في ٥ مصالح يليه العنب ١٩,٤ % ويأتي أيضاً في المرتبة الأولى في ٥ مصالح ، ومن

ثم الجوز ١٠,٥ % ويحتل المرتبة الأولى في داريا والغوطة، والسبب في احتلال الجوز المركز الثالث يعود لارتفاع سعر المبيع للكيلو غرام الواحد.

الجدول رقم (٣) قيمة إنتاج الأشجار المثمرة (ل.س)
والنسبة المئوية لأنواع الإنتاج الثلاث الرئيسة لعام ١٩٩٧

المصلحة	قيمة الإنتاج الإجمالي (ألف ل.س)	النسبة %	الترتيب	النسبة المئوية لأنواع الإنتاج الرئيسة					
				الأول	%	الثاني	%	الثالث	%
الحرمون	١٤٣٧٠١	٣,٣٥	١٠	تفاح	٢٣,٢	زيتون	٢٢,٣	عنب	١٩,٥
قطنا	٦٩٤٥٨٣	١٦,٢٠	٣	عنب	٣٣,٧	تفاح	٢٦	دراق	٩,٢
الزبداني	٩٩٣٠٨٩	٢٣,١٥	١	تفاح	٤٤,٩	دراق	٢٧,٩	كرز	٩,٤
يبرود	١٧٩٧١٥	٤,١٩	٨	=	٤٢,٦	كرز	٣٢,٤	عنب	٨,٧
التل	٧٨٨٢٥٣	١٨,٣٧	٢	=	٥٠,١	=	٣٢,٥٤	=	٣,٨
النبك	١٣٧٨٠٧	٣,٢١	١١	كرز	٥٤,٩	عنب	١٩,٢	تفاح	١١,٧
داريا	٢٧٧١٨٩,٥	٦,٤٦	٦	جوز	٤٥,٨	=	١٦,٧	زيتون	١١,١
القطيفة	٢٠١٥٩٣	٤,٧٠	٧	عنب	٥٨,٩	تفاح	٩,٧	=	٧,٣
الكسوة	١٦٩٦٥١	٣,٩٥	٩	=	٥٧,٥	=	١٥,٢	=	٥,٥
الغوطة	٣١٦٦٣١	٧,٣٨	٤	جوز	٧٣,٩	دراق	١٠,٢	مشمش	٥,١
دوما	٣٠١٨٦٢	٧,٠٤	٥	عنب	٥٧,٤	تفاح	١٦	أجاص	١٢,٢
حران العواميد	٨٥٩٥٥	٢,٠٠	١٢	=	٣٣,٢	أجاص	٢٦,٣	تفاح	١٦,٨
محافظة ريف دمشق	٤٢٩٠٠٢٩,٥	١٠٠	-	تفاح	٢٩,٦	عنب	١٩,٤	جوز	١٠,٥
محافظة دمشق	٨٦٥٢٥٠,٤	١٠٠	-	جوز	٦٥,٤٦	زيتون	١٠,٧٢	مشمش	٠,٧٥

هنا لابد من التنويه إلى إمكانية تطوير إنتاج الفاكهة بعيداً عن استخدام المبيدات عن طريق نشر الوعي بين المزارعين بالاستخدام العقلاني للمبيدات وعدم الإفراط في استخدامها والتوجه نحو استخدام المعالجة الحيوية التي سبقتنا إليها الدول . والآثار السيئة التي تتركها الهرمونات وبقايا المبيدات على التصدير.

من المهم هنا تحديد النسبة المئوية لقيمة إنتاج أهم الأنواع من الأشجار المثمرة في كل مصلحة من المصالح الزراعية إلى إجمالي قيمة إنتاج الأشجار المثمرة في المصلحة نفسها الشكل رقم (١) .

إن درجة تلبية حاجة السكان من الفاكهة يحدد عن طريق مقارنة الاستهلاك الفعلي للسكان في المحافظة إلى الاستهلاك المعياري والذي يعد المؤشر الأساسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي .

الشكل رقم (١) النسب المئوية لقيمة الإنتاج لأهم أنواع الأشجار المثمرة مقارنة بإجمالي قيمة الثمار لعام ١٩٩٧

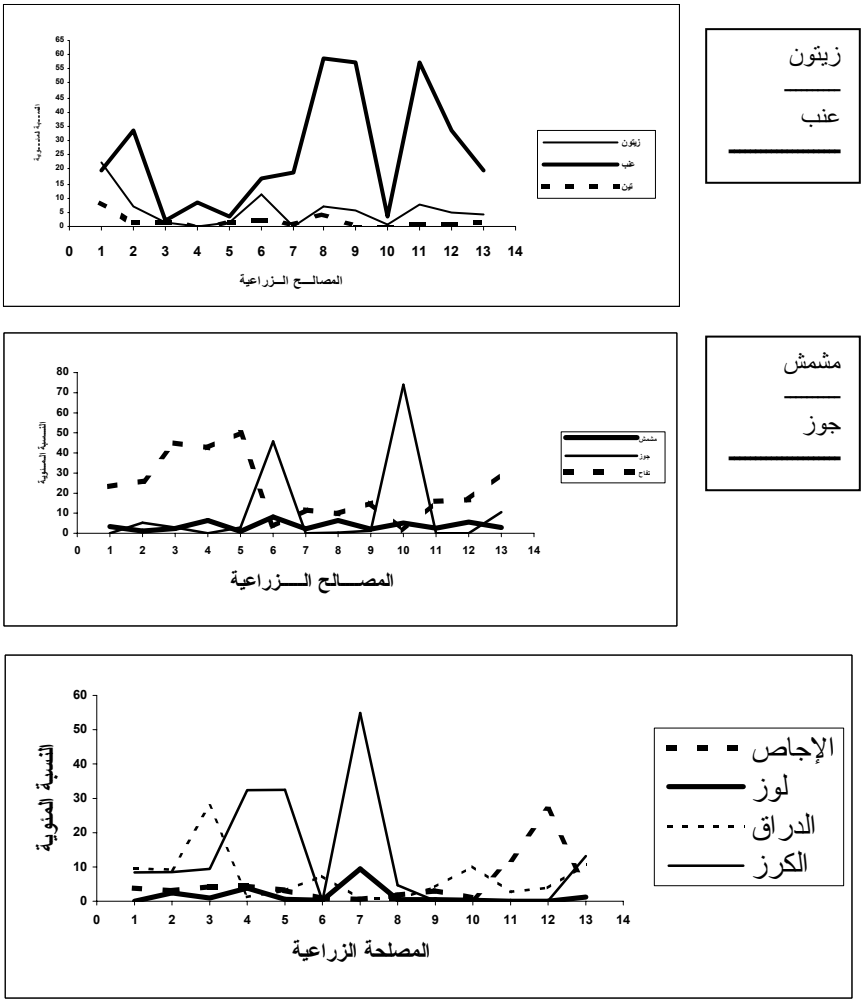

1- الحرمـون، 2- قطنـا، 3- الزبـداني، 4- يبـرود، 5- التـل، 6- داريـا، 7- النبـك، 8- القطيفـة، 9- الكسـوة، 10- الغوطـة، 11- دومـا، 12- حـران العواميـد، 13- محافظـة ريف دمشق.

وقد تم حساب معامل الاكتفاء الذاتي ks الذي يحققه إنتاج محافظة دمشق ومحافظة ريف دمشق من الفاكهة للمحافظة ذاتها و للمحافظتين معاً. انظر الجدول رقم (٤). هنا يُنصح باستخدام المؤشر التالي :

$$ks = \frac{g_{ij}^{t}}{\bar{S}_j^{t}} : N_{ij}^{t}$$

إذ إنّ: g_{ij}^{t} **: حجم الإنتاج من المنتوج i في المنطقة j خلال الفترة t**

$\bar{S}_j^{t}$ **: متوسط عدد السكان خلال الفترة t**

N_{ij}^{t} **: معيار الاستهلاك العلمي للمنتوج i**

وهو هنا ٧٠ كغ/فرد/سنة للفاكهة . (F A O . 1988,P.95)

الجدول رقم (٤) مستوى الاكتفاء الذاتي في محافظتي دمشق وريف دمشق لعام ١٩٩٧ (كغ/فرد/سنة)

المصالح الزراعية	G_{ij}^{t}	$\bar{S}_j^{t}$ [4]	ks
الحرمون	٦٤٣٢٠٠٠	١٧٠١٦	٥,٤
قطنا	٣٥٤١٧٠٠٠	١٦٣٩٢١	٣,١
الزبداني	٣٩٣٦٩٠٠٠	٩٣٢٠٤	٦,٠٣
يبرود	٩٢٤٣٠٠٠	٤٤٠٠٠	٣
التل	٤٠٣٦٧٠٠٠	١٠٨٦٩٥	٥,٣
داريا	٦٨٢٤٥٠٠	٥١٤٢٧٥	١,٨
النبك	٥٧٩٤٠٠٠	٢٤٦٣٥	١,١

(4) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩٨ (تقدير عدد سكان القطر وفق المحافظات في منتصف ١٩٩٧)

القطيفة	١١٣٧٢٩٠٠	١٠٩٠٩٤	١,٤٨
الكسوة	١٠٣٩٣٠٠٠	٩٣٠٩١	١,٥٩
الغوطة	٣٧٨٨٠٠٠	٢٨٠٣٤٧	٠,١٩
دوما	١٧٩٨٢٠٠٠	٢٨٥٥٦٨	٠,٨٩
حران العواميد	٤٢٧٧٠٠٠	٨٢٥٤٨	٠,٧٤
محافظة ريف دمشق	٢٠٢٢٥٩٤٠٠	١٨٦٦٣٩٤	١,٥٥
محافظة دمشق	١٤٧٦٢٠٠	١٤٦٣٠٠٠	٠,١٤
محافظتي دمشق وريف دمشق	٢٠٣٧٣٥٦٠٠	٣٣٢٩٣٩٤	٠,٨٧
القطر	٢٠٤٩٣٤٧٠٠٠	١٥١٠٠٠٠٠	١,٩٤

يظهر الجدول رقم (٤) أن أعلى مستوى للاكتفاء الذاتي في مصلحة الزبداني والتي تؤمن ٦ أمثال حاجة سكانها من الفاكهة تليها الحرمون، التل. ونلاحظ عجزاً واضحاً في مصلحتي الغوطة وحران العواميد .

وتحقق محافظة ريف دمشق ١٥٥% من حاجة سكانها أو ما يزيد على مرة ونصف أما إنتاج محافظة دمشق فلا يغطي سوى ١٤% من حاجة سكان المحافظة في حين يغطي إنتاج المحافظتين معاً ٨٧% من حاجتهما، ومع ذلك ما زال معدل استهلاك الفرد من الفاكهة أقل منه في الدول الأخرى . وتتراوح المسافة التي تبعدها القرى المزودة لمدينة دمشق بالفاكهة ما بين ١٠ - ١٠٧ كم وهي مسافة طبيعية .

يعدّ التخصص الإنتاجي أحد الجوانب الأهم في دراسة البنية القطاعية للمجمعات التخصصية الذي يخلق الظروف الملائمة لقيام زراعة متطورة على أسس صناعية .

من أجل تحليل مستوى التخصص ينصح باستخدام قرينة التخصص (التوطن) IC ومعامل التخصص المكاني (Kg) (Pistoun,1983,P.38) .

$$IC = \frac{PBX}{\Sigma PBO} : \frac{\Sigma PX}{\Sigma PO}$$

إذ إنّ : سعر الإنتاج لهذا النوع في المصلحة (المحافظة) = PBX

إجمالي سعر الإنتاج للنوع ذاته في المحافظة (القطر) PBO

إجمالي المنتجات الزراعية في المصلحة (المحافظة) PX

إجمالي المنتجات الزراعية في المحافظة (القطر) PO

إذا كانت قرينة التخصص ≤ ١ فإن هذا القطاع أو الإنتاج يعدّ تخصصياً، كما يدل على أن توطن هذا الإنتاج في المصلحة (المحافظة) أعلى من المستوى العام في المحافظة (القطر) هذا وتشكل قرينة التخصص أساسا لإبراز أنواع المنتجات المتخصصة والتي تمثل الأساس لإعطاء تسمية الأنماط الإنتاجية, أما معامل التخصص المكاني فيحدد الوزن النسبي للإقليم في إنتاج نوع معين إلى إنتاج القطر من الإنتاج ذاته محسوباً على الوزن النسبي للإقليم بعدد السكان إلى سكان القطر . يبين هذا المعامل إمكانيات الإقليم في تحقيق الإكتفاء الذاتي وتصدير المنتجات إلى الإقاليم الأخرى . انظر الجدول رقم (٥) .

يبين الجدول رقم (٥) مستوى التخصص الإنتاجي في محافظة ريف دمشق لعام ١٩٩٧

المصلحة	Ic	Kg	المصلحة	Ic	Kg
الحرمون	١,١٠	٣,٣	النبك	٠,٠٦	٠,٨٦
قطنا	١,٣٥	١,٣	القطيفة	١,٣٥	٠,٧٥
الزبداني	٣,٤١	١,٣	الكسوة	٢,٢٠	١,٧٥
يبرود	٠,٧٦	٢,٣	الغوطة	١,٢١	٠,٤٠
التل	٢,١٣	١,٤	دوما	٠,٤٦	٠,٩٨
داريا	٠,٠٧	٠,٣٤	حران العواميد	٠,١٦	٢,٨٠
			محافظة ريف دمشق	١,٣٥	١,٥

نلاحظ من الجدول السابق أن ٧ مصالح زراعية في المحافظة متخصصة بالأشجار المثمرة هي الحرمون - قطنا - الزبداني - التل - القطيفة - الكسوة - الغوطة بالإضافة إلى محافظة ريف دمشق كما حددت الأنواع المتخصصة في كل المصالح . الجدول رقم (٦) [٥] .

يبين الجدول رقم (٦) أنواع الثمار المتخصصة في مصالح محافظة ريف دمشق لعام ١٩٩٧

(5) شارك في إعداد الجدول : أسماء الفوال . منى محمود . جيهان الصالح

الإنتاج المصلحة	زيتون	عنب	تين	مشمش	جوز	تفاح	أجاص	خوخ	جانرك	رمان	كرز	لوز	دراق	سفرجل	فستق حلبي	توت	كاكي	صبار
الحرمون	٥,٦	١,٠	٦,٩	١,٣	-	٥,٦	١,٠	١,٥	١,١١	١,٢		٢,٧	١,٢	١,٤		١,٤		
قطنا	٢,١	٢,٤	١,٢	٢,٨		١,٢	١,٠	٧,٠٥	١,٣	٢,٥		٢,٦	٩,٠١	١,١	٣,١	٢,٤		
الزبداني	١,٠٦		٢,٩٨	١,٦٣		٥,٢	٣,٥		٢,٢		٢,٤	٢,٣		٥,٥			١,١	
يبرود			١,٨			١,١	١,٦	٢,٢٥		٢,٢	١,٩							٤,١٢
التل	١,٧٤			١,٨٨	٢,٩٤	٣,٦				١,٠	٥,٣	٦,٩			١٢,٩٩	١١,٨	٢٢,٦	
داريا										١,٦	٣,٨		٢,٦٨				٤,٤	٣,٢
النبك	١,٧	٣,٢	٣,١	٢,٣				٢,٢٥										
القطيفة		١,٣٤								٢,٠			١,١٦				٥,٩	
الكسوة				٢,١	٨,٥٥	١,٣		١,١	٣,٢									
الغوطة	١,٤					١,٠٦												
دوما																		
حران																		
العوامید																		

إن لدى المحافظة إمكانات جيدة لزيادة مساحة بساتين الأشجار المثمرة وذلك باستصلاح أراض جديدة؛ خاصة الواقعة على سفوح الجبال والمحجرة وغير القابلة للاستثمار في الزراعات الأخرى, وتقوم وزارة الزراعة بمجموعة من مشاريع استصلاح الأراضي في المحافظة والتي بوشر بتنفيذها منذ عام ١٩٩٧.هذا مع ضرورة إيقاف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية إذ تستصلح الأراضي الأقل خصوبة، ويبني على الأرض الزراعية ذات الخصوبة الأفضل خاصة في المناطق القريبة من الأحياء السكنية أو عملية التصحير للأرض الزراعية مثال(وادي التل) في محافظة دمشق، لذلك يجب المحافظة على ما بقي من أرض زراعية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض. تبلغ مساحة أراضي الأشجار التي في عمر الإثمار (٥٩,٣٨%) هذا يدل على وجود إمكانيات فعلية لزيادة الإنتاج من الثمار عندما تدخل طور الإثمار بساتين بمساحة (٢٥٨٧٦,٦٣هـ) وهي التي مازالت دون سن الإثمار. [٦]

كما تعتمد زيادة إنتاج الثمار بالدرجة الأولى على زيادة إنتاجية الأشجار المثمرة، وبغض النظر عن توافر ظروف ملائمة لزراعتها فإن مستوى الإنتاجية في المحافظة مازال منخفضاً شكل رقم (٢) وفي تراجع ويعود ذلك لمجموعة عوامل أبرزها انخفاض المعدلات المطرية السنوية والرياح والصقيع .

الشكل رقم (٢) متوسط إنتاجية الأشجار المثمرة (كغ/هكتار) في محافظة دمشق خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)

(6) إعداد الباحث اعتمادا على السجلات الإحصائية لمديرية زراعة محافظة ريف دمشق

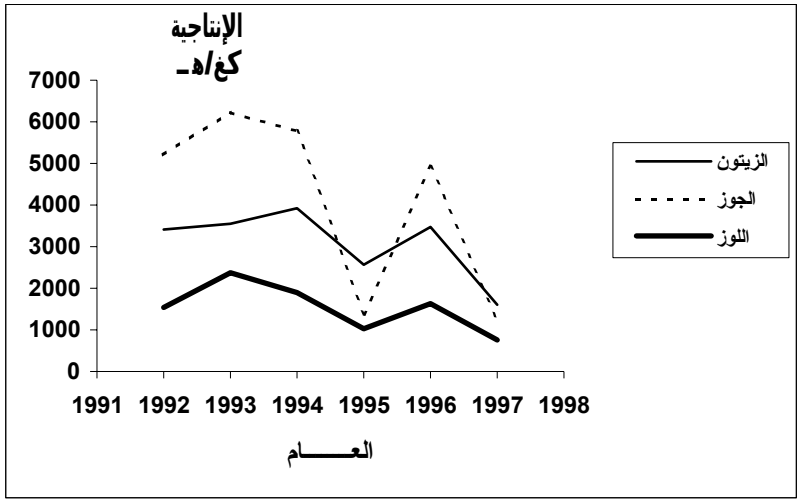
الإنتاجية
كغ/هـ
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998
العـــــام
الزيتون
الجوز
اللوز

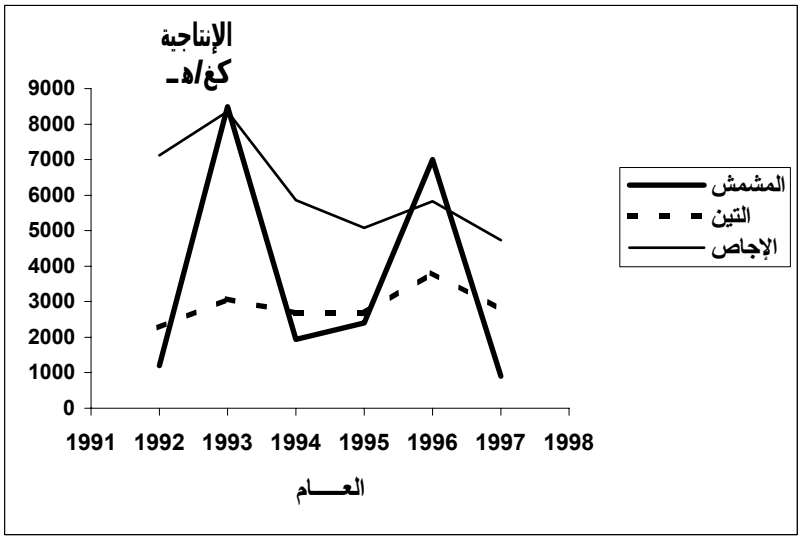
الإنتاجية
كغ/هـ
9000
8000
7000
6000
5000
4000
3000
2000
1000
0
1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998
العـــــام
المشمش
التين
الإجاص

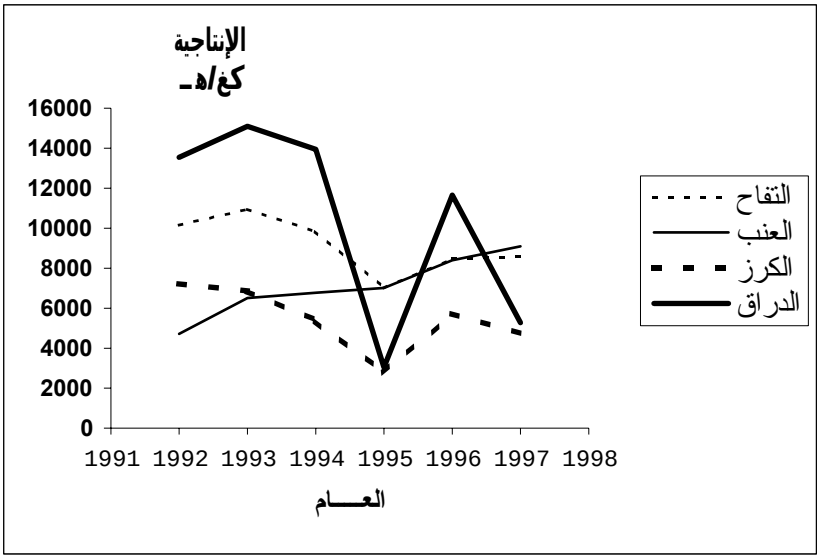

إن دراسة جغرافية إنتاجية الأشجار المثمرة وديناميكيتها تسمح بإظهار الاختلافات في مستويات الإنتاجية خلال الفترة المدروسة وتقلباتها . كما يصلح واحداً من المؤشرات التي تبين درجة الاستقرار الزراعي . هنا من المناسب استخدام المؤشر النسبي لتقلب الإنتاجية أو معامل اختلاف الإنتاجية [٧] .

$$Cv = \frac{\sigma}{\overline{X}} \cdot 100$$

إذ إنّ: σ = الانحراف المعياري للإنتاجية .

$\overline{X}$ = الوسط الحسابي للإنتاجية .

إن نسبة متوسطات الإنتاجية وتقلبها على شكل الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف تمت دراستها لفترتين (١٩٩٢ - ٩٤) و (٩٥-١٩٩٧) . انظر الجدول رقم (٧) .

(7) استخدم هذا المعامل لتحديد درجة تقلب الإنتاجية والتي تقسم إلى ٥ مستويات(krotchkov,1990,P.54)
١-استقرارية عالية(حتى ١٥%),٢-فوق الوسط(١٥-٢٠%),٣-وسط(٢٠-٢٥%),٤-ضعيفة(٢٥-٣٥%),٥- غير مستقرة(٣٥-٥٠% وما فوق).

الجدول رقم (٧) ديناميكية إنتاجية الأشجار المثمرة في محافظة ريف دمشق من ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧

نوع الإنتاج	متوسط الإنتاجية كغ/هـ ٩٢-٩٤	متوسط الإنتاجية كغ/هـ ٩٥-٩٧	الانحراف المعياري ٩٢-٩٤	الانحراف المعياري ٩٥-٩٧	معامل الاختلاف % ٩٢-٩٤	معامل الاختلاف % ٩٥-٩٧	الإنتاجية في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى %
زيتون	٣٦٢٧,٣٧	٢٥٤٦,٣٣	٩٤١,١	٢٦٦,٣٩	٧,٣٤	٣٦,٩٦	٧٠,٢
عنب	٥٩٩٧,٧١	٨١٦٦,١	١٠٥٩,٨	١١٠٥,٤٩	١٨,٤٣	١٢,٩٨	١٣٦,١٥
تين	٢٦٧٤,٤١	٦٠٩٤,٨١	٦٣٢,٣٥	٤٠٠,٢٢	١٤,٩٧	٢٠,٤٣	١١٥,٧٢
مشمش	٣٨٧٦,٥١	٣٤٣٨,٣	٣١٧٧,٤٥	٤٠٠٨,٩٧	١٠٣,٤٢	٩٢,٤١	٨٨,٧
جوز	٥٧٤٠,٤١	٢٥١١,١٤	٢٠٩١,١	٥١١,٧٩	٨,٩١	٨٣,٢٧	٤٣,٧٤
تفاح	١٠٣٢٥,٩	٨٠٢٨,٤	٨٧٤	٥٧٦,٠٢	٥ر٨٥	١٠,٨٩	٧٧,٧٥
أجاص	٧١١٢,٣٨	٥٢٠٨,٦٥	٥٦١	١٢٥٣,٢٨	١٧,٦٢	١٠,٧٧	٧٣,٢٣
كرز	٦٤٨٣,١١	٤٤١٤,٧٤	١٥٠٨,٥	٩٧٩,٤٨	١٥,١١	٣٤,١٧	٦٨,١
لوز	١٩٣٤,٢٣	١١٣٦,٣٢	٤٤٧,٧٦	٤١٦,٢٨	٢١,٥٢	٣٩,٤	٥٨,٧٥
دراق	١٤٢٠٠,٦٦	٦٦٥٦,٦٣	٤٤٧٤,٤١	٨٠٩,٤٩	٥,٧	٦٧,٢٢	٤٦,٨٨

نلاحظ من الجدول أن متوسط الإنتاجية في الفترة الثانية (٩٥-٩٧) أدنى منه في الفترة الأولى (٩٢-٩٤) ما عدا العنب والتين ويظهر تأثير العامل الطبيعي في الإنتاجية واضحاً، إذ تمثل الرطوبة العامل الحاسم في التأثير في الإنتاج الزراعي . إن انخفاض الإنتاجية في الفترة الثانية تسبب فيها انخفاض المعدلات المطرية والجفاف في هذه الفترة.

كما نلاحظ من خلال معامل الاختلاف أن الإنتاجية في الفترة الأولى كانت أكثر استقراراً إذ نلاحظ أن خمسة أنواع من الأشجار المثمرة (التفاح الدراق ، الزيتون ، الجوز ، التين) معامل الاختلاف فيها أقل من ١٥% أي ذات استقرار عال ونوعين من (الكرز والأجاص) ذوي استقرار متوسط (٢٠-٢٥%) وتقلب كبير جداً للمشمش أما في الفترة الثانية فقط نرى أنّ التفاح والإجاص والعنب ذات استقرار كبير إذ إنّ التقلب أقل من ١٥% والتين ذو استقرار متوسط من (٢٠-٢٥%) أما باقي الأشجار المثمرة فإن إنتاجيتها متقلبة جداً (٣٥-٥٠% وأكثر).

كما تلاحظ فروق كبيرة في متوسطات الإنتاجية للأنواع الرئيسة من الأشجار المثمرة المروية والبعلية الجدول رقم (٨)

الجدول رقم (٨) الإنتاجية القصوى والدنيا لأنواع الأشجار المثمرة الرئيسة في محافظة ريف دمشق لعام ١٩٩٧

النوع	الإنتاجية القصوى كغ/هـ	الإنتاجية الدنيا كغ/هـ

	مروي	المصلحة	بعل	المصلحة	مروي	المصلحة	بعل	المصلحة
زيتون	٣٢٤٤,٤	الزبداني	٨٩٢,٩	الزبداني	١٣٧,٩	النبك	٦٦,٧	يبرود
عنب	١٧٨٠٥,١٩	القطيفة	٦٢٣٠,٧٦	قطنا	٤٤٥٣,١٢	=	١٤٦٣,٨	التل
تين	٢٢٥٠٠	الزبداني	٤٣٥٤,٨	الحرمون	٢٠٠٠	التل	٧٣١	دوما
مشمش	٢٩٥٣,١	الزبداني	٨٠٠	الزبداني	٢١٩,٨	دوما	٣٨,٥	النبك
جوز	٣٨٢٩,٨	قطنا	٦٢٥	الزبداني	٥٩,٨	القطيفة	-	-
تفاح	١٣٥٨٤,٦	التل	٣٥٣٩,٨	التل	٢١٩٣,٣	الغوطة	٢٨٩,٢	القطيفة
إجاص	١٠٧٧٣,٥	التل	٢١٨١,٨	قطنا	١١٢٥	الغوطة	٣١٨,٥	القطيفة
كرز	٢٧٨٤٨,٧	التل	٣٥٣٤,٣	التل	٦٠٠	الكسوة	١١٩,١	الزبداني
لوز	٤٤٤٤,٤	قطنا	١٢٧٢,٧	قطنا	١٤٢,٩	النبك	٤١,٧	القطيفة
دراق	١١٨٨٠	التل	٣٧٥٠	قطنا	٥٣٠,١	حران العواميد	٤٠٠	القطيفة

لذلك فإنه في المصالح التي تأتي في المرتبة الأولى من حيث متوسط الإنتاجية يجب تعزيز تخصص هذه الأنواع وإعادة التوزيع في المصالح ذات مستويات الإنتاجية الأدنى .

أما من حيث حجم الإنتاج لأهم أنواع الأشجار المثمرة (جدول رقم ٩) نلاحظ أن بعض المصالح تتقدم على غيرها، مثال الزبداني تأتي في المرتبة الأولى بإنتاج التفاح، الأجاص، المشمش، السفرجل، الخوخ والثانية في التين والكرز والثالثة في اللوز والكاكي، بينما تأتي حران العواميد في المرتبة الثالثة فقط بإنتاج الخوخ وهذا يتطلب بذل الجهود لتطوير الإنتاج في هذه المصالح بعد الأخذ بالظروف والعوامل المؤثرة في الإنتاج كلها.

الجدول رقم (٩) المصالح الزراعية الرئيسة من حيث حجم الإنتاج على مستوى محافظة ريف دمشق لعام ١٩٩٧

النوع	حجم الإنتاج (طن)					
	المرتبة ١	المصلحة	المرتبة ٢	المصلحة	المرتبة ٣	المصلحة
الزيتون	١٨٨٧	قطنا	١٢٨٠	الحرمون	١٢٣٤	داريا
العنب	١٤٨٠٠	قطنا	١١٥٥١	دوما	٦٨٥٥	القطيفة
التين	٨٣٧	الحرمون	٨٠٥	الزبداني	٦٣٢	التل
المشمش	٩٦١	الزبداني	٩١١	داريا	٦٤٤	الغوطة
الجوز	١١٧٠	الغوطة	٦٣٤,٥	داريا	١٨٠	قطنا
التفاح	٢٩٧٣٣	الزبداني	٢٦٣٠٠	التل	١٢٠٢٦	قطنا
الأجاص	٢٤٨٩	الزبداني	٢١٧٥	دوما	١٤٧٠	التل
الكرز	٨٥٥٢	التل	٣١٢٥	الزبداني	٢٥٢٤	النبك
اللوز	١١٠	قطنا	٨٦	النبك	٦٢	الزبداني
السفرجل	١٠٥٧	الزبداني	٦٢٥	الكسوة	٣٦٠	قطنا
الخوخ	١٤٩٠	الزبداني	٥٤٠	قطنا	٣٦٥	حران

العواميد						
قطنا	١٨٠	الغوطة	٢٣٢	داريا	٢٦٥	الجانرك
داريا	٣٩	قطنا	١٢٩	القطيفة	٢٤٠	التوت
الزبداني	٥٦	الغوطة	٢٧٠	الكسوة	٢٧٥	الكاكي

ترتبط فعالية إنتاج الأشجار المثمرة إما بمستوى الإنتاجية أو بحجم نفقات الإنتاج على وحدة المساحة. وتتمثل مؤشرات الفعالية الاقتصادية لإنتاج الثمار بالمؤشرات التالية. مستوي الإنتاجية، التكلفة ، النفقات على وحدة المنتوج ومستوى الربح . وفي ظل ظروف المكننه المنخفضة للعمل في زراعة الأشجار المثمرة فإنها مازالت تتطلب نفقات كبيرة سواء أكان ذلك من العمالة أم من النفقات المادية .تعدّ تكلفة ١كغ من المنتوج إحدى أهم المؤشرات التي يرتبط بمستوى الإنتاجية فانخفاض النفقات يؤدي إلى انخفاض التكاليف . كما ترتبط تكلفة الإنتاج بقدر كبير بحجم الإنتاج ودرجة تركزه فكلما كان تركز الإنتاج أكبر كانت بالتالي التكلفة أقل وقد لوحظ بعض الاختلافات المكانية في حجم تكاليف الإنتاج لكنها حسبت على مستوى المحافظة وسطياً. تم حساب التكاليف كما يلي : ١- حساب مجموع تكاليف سنوات ما قبل الإثمار ل.س/هكتار، ٢- مجموع تكاليف سنة الإثمار المتوالية ل.س/هكتار، ٣- ما يخص سنة الإثمار المتوالية من تكاليف سنوات ما قبل الإثمار = مجموع تكاليف سنوات ما قبل الإثمار / العمر الاقتصادي للشجرة ، ٤- إجمالي تكاليف الهكتار للسنة المدروسة = مجموع تكاليف سنة الإثمار + تكلفة السنة الواحدة في مرحلة ما قبل الإثمار.

إن التغيرات الحاصلة في التكلفة (زيادة أو نقصاناً) تدل على زيادة أو انخفاض في الدخل الصافي أو الربح .تنعكس نتائج النشاط المزرعي على التكلفة : ممثلة بمستوى الإنتاجية ، إنتاجية العمل النفقات الاقتصادية للموارد المادية درجة التركز والتخصص واستخدام منجزات التقدم العلمي التقني . كما ترتبط

بمستوى الأسعار وبنوعية الإنتاج لكن التكلفة لا تبين كيف تتغير ربحية الإنتاج ولا يمكنها أن تستخدم مؤشراً متكاملاً لتحديد فعاليته لذلك لابد من حساب الدخل الصافي والذي يمكن حسابه بطريقة بسيطة جداً (JASBIR,1984,P.238)

$$No = (Ty \times Mp) - Poc$$

إذ إنّ: السعر Mp ، الإنتاج الإجمالي : Ty ، الدخل الصافي : No

التكلفة : Poc

يمثل الربح أيضاً واحداً من المؤشرات التي تبين الفعالية الاقتصادية للإنتاج الزراعي ومن أجل الحكم على الفعالية الاقتصادية لإنتاج الأشجار المثمرة لا تكفي القيمة المطلقة للربح إذ لابد من مقارنة الربح الحاصل مع نفقات الإنتاج، لتحقيق هذا الهدف يستخدم

المؤشر النسبي لمستوى الربح والذي يفهم منه النسبة المئوية للربح إلى إجمالي النفقات ويمكن تحديده بالمؤشر التالي : (Dobrenin,1986,P.249) .

$$Np = \frac{m'}{C + V} \cdot 100$$

إذ إنّ: Np مستوى الربح %

m' الربح

$C + V$ التكلفة

حددت مجموعة مؤشرات الفعالية الاقتصادية على مستوى محافظة ريف دمشق التي تظهر في الجدول رقم (١٠).

الجدول رقم (١٠) الفعالية الاقتصادية لإنتاج الأشجار المثمرة الرئيسة في محافظة ريف دمشق لعام ١٩٩٧

النـوع	المساحة المثمرة/ هـ	الإنتاج كغ	الإنتاجية كغ/هـ	قيمة الإنتاج في هـ/ل.س	التكلفة لـ١ هـ	الدخل الصافي/ل.س	مستوى الربح % من ١ هـ
زيتون	٤٧٠٩,٨٧	٧٥١٩٠٠٠	١٥٩٦,٤٣	٤٨٣٥١,٧٥	٦٤٧٧	-١٦٤١٨,٢٥	٢٥,٣٤٠-
عنـب	٦١٤٣,٣٩	٥٥٨٠١٥٠٠	٩٠٨٣,١٧	١٣٦٢٤٧,٦٥	٨٦٢٣٠	٥٠٠١٧,٦٥	٥٨,٠٠
تيـن	١٤٢٩,٥٠	٣٩٨١٠٠٠	٢٧٨٤,٨٨	٤١٧٧٦,٥٦	٥٤٥٠٠	-١٢٧٢٣,٤٤	٢٣,٤٥-
مشمش	٥٥٩٠,٦٩	٩٦٧٤٠٠٠	١٧٣٠,٣٧	٤٣٢٥٩,٥	٦٤٧٧٠	-٣١٥٣٠,٥	٤٢,١٥-
جـوز	١٨٢٢,٣٥	٢٢٤٨٢٥٠	١٢٣٣,٧٠	٢٠٩٧٢٩	٦٠٢٥٠	١٤٩٤٧٩	٢٤٨,٠٩
تفـاح	٩٨٣٣,٥٥	٨٤٥٢٨٠٠٠	٨٥٩٥,٨٧	١٢٨٢٩٣٨,١٧	٩٧٩٣٠	٣١٠٠٨,١٧	٣١,١٦
إجاص	٢٢٠١,١٧	١٠٤٠٣٠٠٠	٤٧٢٦,١٢	٨٠٣٤٤٠٨	٧٦٦٤٠	٣٧٠٤,٠٨	٤,٨٣
كـرز	٣٩٨٧,٧٠	١٨٨٦٣٠٠٠	٤٧٣٠,٢٩	١٤١٩٠٨,٨٦	١٠٠١٧	٤١٧٣٨,٨٦	٤١,٦٦
لـوز	٤٧٧,٨٩	٣٥٨٥٠٠	٧٥٠,١٧	١١٢٥٢٥,٨٩	٥٤٥٠	٥٨٠٢٥,٨٩	١٠٦,٤٦
دراق	٢٤٦١,٠٨	١٢٩٧٤٠٠٠	٥٢٧١,٦٦	١٣١٧٩١,٥	٨٠١٩	٥١٦٠١,٥	٦٤,٣٤

يتضح من الجدول أن إنتاج الثمار عامة في المحافظة يعد فرعاً مربحاً علماً بأن مستوى الربح في مختلف أنماط المزارع وعلى مستوى المصالح الزراعية ليس واحداً، كما يبين

الجدول أن بعض الأنواع في عام ١٩٩٧ كانت خاسرة (الزيتون ، المشمش ، التين) وأن أعلى مستوى للربح نلاحظه في إنتاج الجوز واللوز والدراق والكرز وأحياناً يكون مستوى الربح ضئيلاً مثال (الإجاص) .

إذا كنا نهدف مستقبلاً إلى زيادة الإنتاج في وحدة المساحة وتخفيض النفقات فلابد من زيادة تركز البساتين وخاصة في المناطق ذات الظروف الطبيعية والاقتصادية الملائمة لزيادة الإنتاج مثال (المناطق التي تحقق فيها أعلى مستوى للإنتاجية، (انظر الجدول رقم (٨) ويعدّ مهماً جداً التخصص الصحيح للبساتين والذي يأخذ بالحسبان طبيعة التربة والظروف المناخية.

وكذلك لابد من تحسين تنظيم العمل وزيادة مستوى مكننة العمليات الإنتاجية إذ تؤدي هذه الإجراءات إلى رفع الإنتاجية وخفض نفقات العمل على وحدة المنتوج والذي يحقق بدوره انخفاضاً في تكلفة إنتاج الثمار وزيادة في مستوى الربح .

٢ـ الحلقة الصناعية-الإنتاجية : تتألف من مكونين أساسيين هما تخزين الفاكهة وتصنيعها.

١-٢- التخزين : هو الوظيفة التسويقية التي تقتضي الاحتفاظ بالسلعة الغذائية ضمن ظروف ملائمة لبقائها في حالة جيدة خلال الفترة الفاصلة بين الإنتاج والاستهلاك النهائي لها (إدلبي،١٩٩٧،ص٥٢) في الوقت الراهن تعدّ زيادة طاقة المنظومات المكانية للتخزين ومعالجة المنتجات الزراعية وتطويرها وكذلك توزع وحدات الخزن والمؤسسات الصناعية المعالجة للخامات الزراعية من مسائل التنظيم المكاني الهامة لهذه المجمعات. فهناك إمكانيات كبيرة لزيادة منتجات الفاكهة من خلال المحافظة على الإنتاج، اعتماداً على تخفيض الهدر في مرحلة التخزين والمعالجة وبالتالي يمكن أن يزداد نصيب المستهلك إلى أكثر من ٢٠% من الفاكهة. (shishkin,1987,P.3-4).

انطلاقاً من طبيعة توزع الإنتاج فإن توزع وحدات الخزن والتبريد ومؤسسات معالجة الفاكهة يجب أن يتم انطلاقاً من الأسس التالية :

١- توزع وحدات الخزن والتبريد ومؤسسات المعالجة في مناطق إنتاج المادة الخام .

٢- تنظيمها في مراكز الاستهلاك .

٣- إنشاؤها على الطرق بين مراكز الاستهلاك ومناطق الإنتاج .

وفي منطقة الدراسة يمكن تطوير كل الأسس السابقة تطويراً فعالاً.

- توزع مؤسسات التخزين ومعالجة الخامات وفي بعض الحالات مؤسسات إنتاج المنتجات الجاهزة في مناطق الإنتاج الزراعي يجعل العملية التكنولوجية لتخزين الفاكهة سهلة ومعالجتها دون توقف ويخلق الظروف الملائمة لتحسين استخدام الموارد العاملة في الإنتاج الزراعي وخفض نفقات النقل ، والاستخدام المتكامل للخامات .

- تـوزع مؤسسـات تخـزين الفاكهـة ومعالجتهـا فـي منـاطق تركـز الاسـتهلاك . فهنـا تهيـأ ظروف أفضل للخزن السليم للفاكهة الواردة من المناطق الأخرى .

- إنشاء مؤسسات متخصصة لتخزين الفاكهة ومعالجتها في المدن الصغيرة والمتوسطة المتوضعة في مناطق الإنتاج الكبير للفاكهة على تقاطع الطرق الرئيسة في الطريق بين المنتج والمستهلك .

إن اقتران هذه الأسس الثلاثة بنسب مختلفة (مع أولوية أحدها أو التوازن النسبي لها جميعاً) عند توزع مؤسسات الخزن والمعالجة للمنتجات الزراعية على أساس الأخذ بالحسبان حالات فعلية محددة في الأقاليم , تخلق إمكانية الحل الناجح لمسألة التطوير الاقتصادي والاجتماعي الشامل لها .

هنا لابد من التطرائق بداية إلى الشركة العامة للخزن والتبريد والتي تختص بإدارة وحدات الخزن والتبريد وأسطول الشاحنات المبردة واستثمارها وإقامة وحدات خزن وتبريد جديدة وإنشاء معامل للجليد الصناعي والتبريد العميق .

تصل الطاقة التخزينية للشركة إلى ٧١٢٨ طنا في محافظة دمشق و٣٢٤٢٨ طنا في محافظة ريف دمشق .

أما حجم التخزين فهو ٣٥٤٩٨ م٣ في محافظة دمشق و ٢١٦٨٢ م٣ في محافظة ريف دمشق.

وهناك زيادة بسيطة في عدد العمال الذين وصل عددهم إلى ٧٧٩ عاملاً أما وسائل النقل المبرد فهي ثابتة منذ ١٩٨٦ وتبلغ ٢١ سيارة كما هي الحال في الطاقة التخزينية .

أما ما يخص أنفاق التجميد العميق في المحافظة وحدة الفيحاء التي يبلغ حجم النفق فيها ٢٢٢م٣ ، وهناك معمل للجليد الصناعي في المزة بطاقة يومية تبلغ ١٠٠٠ قالب في اليوم .وتضم الشركة وحدات الخزن والتبريد التالية جدول رقم (١١) .

الجدول رقم (١١) الطاقة التخزينية لوحدات الخزن والتبريد في الشركة العامة للخزن والتبريد في محافظتي دمشق وريف دمشق لعام ١٩٩٧ (٨)

محافظة دمشق			محافظة ريف دمشق		
الوحدة	الطاقة التخزينية/طن	حجم التخزين/م٣	الوحدة	الطاقة التخزينية/طن	حجم التخزين/م٣
المزة	٣٧٨٠	٢٣٣٦٤	الديماس	١٢٣٨٤	٤٧٢٠
القابون	١٨٨٠	٧١١٢	الفيحاء	١٨٥٧٦	١١٩٤٠
سوق الهال	١٤٦٨	٥٠٢٢	الغوطة	١٤٦٨	٥٠٢٢

(٨) وزارة التموين والتجارة الداخلية - الشركة العامة للخزن والتبريد-مديرية الخزن والتسويق- السجلات الإحصائية لعام ١٩٩٧ .

كما بلغ مجموع ما خزن من التفاح في الفترة نفسها في محافظتي دمشق وريف دمشق ٢١ ألف طن ، وتأتي المواد المخزنة من محافظة دمشق والمحافظات الأخرى ويتم التسويق ضمن محافظة دمشق ومحافظة ريف دمشق، وتبدأ فترات التخزين من شهر آب وتتراوح مدة التخزين من ٤-٨ أشهر أما التلف فهناك اتفاق بين المؤسسة ووزارة الزراعة إذ تأخذ الوزارة التفاح التالف وتستفيد من بذوره من أجل عملية الإكثار . وفيما يتعلق بتقييم عمل الوحدات فهو كالتالي : انظر الجدول رقم (١٢) .

الجدول رقم (١٢) تقييم عمل وحدات الخزن والتبريد في الشركة العامة للخزن والتبريد في محافظتي دمشق وريف دمشق [٩]

الوحدة	الإيرادات (ل.س)	الإنفاق (ل.س)	الدخل (ل.س)
الهال	٣١٠٣٧٦٤	٣٣٧٨٤٤٢	-٢٧٤٦٧٨
المتنقلة	١٠٠٣٨٨٣٥	١١٧٧٠٠٢٨	-١٧٣١١٩٣
المزة	٣٢٥٥٣٦	٥٤٣٢١٧٦	-٥١٠٦٦٤٠
القابون	٣٧١٨٧٣٧	٣٥١٤٩١٠	٢٠٣٨٢٧
المجموع	**17186872**	**24095556**	**-6908684**
الغوطة	٤٢٨٩٧٥٨	٣٣٨٦٢١٢	٩٠٣٥٤٦
الفيحاء	٧٢٩٦١٢٠	٤٨٥٧١٣٠	٢٤٣٨٩٩٠
الديماس	٤٠٩٥٦٠٩	٣٧٠٩١٢٧	٣٨٦٤٨٢
المجموع	15681487	11952469	3729018
الإجمالي	**٣٢٨٦٨٣٥٩**	**٣٦٠٤٨٠٢٥**	**-٣١٧٩٦٦٦**

نلاحظ من الجدول أن حجم الإنفاق في وحدات محافظة دمشق أكبر من الإيرادات بمقدار 6908684 (ل.س). وذلك بسبب الأعطال الفنية التي تحصل للبرادات (تعطل كمبرسورات الهواء وتعطل بعض القطع داخل البرادات) أما في وحدات محافظة ريف دمشق فتتجاوز الإيرادات حجم الإنفاق بمقدار 3729018 (ل.س). هذه الشركة تحتاج إلى تطوير أسطول النقل فيها وتطوير عمل وحدات التخزين وآلية العمل .

أما الطاقة التخزينية لوحدات الخزن والتبريد التابعة للقطاع الخاص فتوزع على الشكل التالي ، الجدول رقم (١٣) .

الجدول رقم (١٣) الطاقة التخزينية لوحدات الخزن والتبريد في القطاع الخاص في محافظة دمشق لعام ١٩٩٧ [١٠]

المنطقة	العدد	طاقة البراد / طن	الحجم التخزيني / م٣
النبك	١٧	٣٧٣٣	١٧١٨٢

(9) وزارة التموين والتجارة الداخلية - الشركة العامة للخزن والتبريد-مديرية الخزن والتسويق- السجلات الإحصائية لعام ١٩٩٧ .
(10) المصدر السابق.

التل	١١	٣٠٩٥	١٢٧٠
الزبداني	٣١	٢٧٢٥	١١٠٥٠
قطنا وعرنة	٤٠	٣٢١١	١١٩١٣
الغوطة الشرقية	١٤	٢١٠٨	٨٤٩٥
باقي المصالح	١٢٧	٧٠١٢	٢٨٤١٦
محافظة دمشق	٢٤٠	٢١٨٨٤	٧٨٣٢٦

تتراوح طاقة البراد بين ٢٠ و ١٢٠٠ طن وحجم التخزين بين ٨٠ و ٦٤٠٠ م٣ .

أما في مدينة دمشق فتبلغ طاقة التخزين ٣١٣٠ طنا والحجم التخزيني ١٥٨٠٠م٣ وإذا كان حجم الإنتاج من التفاح والأجاص وهي أكثر أنواع الفاكهة تخزيناً يقارب الـ ٩٥ ألف طن فإن حجم ماكان مخزناً ٢١ ألف طن, إنّ هذا يدل على عدم التوازن بين الطاقة التخزينية وحجم الإنتاج من جهة وعلى تخزين كميات من الفاكهة في ظل ظروف أقل ملاءمة خارج وحدات التخزين من جهة أخرى, الأمر الذي ينعكس سلباً على نوعية الفاكهة خاصة التفاح وبالتالي على سعر المبيع . إن هدر (ضياع) المنتجات وبالتالي انخفاض الجدوى الاقتصادية مرتبط بمجموعة من العوامل يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات هي :

العوامل المؤثرة في نوعية الثمار في فترة النمو (الظروف - الوقت - درجة النضج – أسلوب القطاف) ، الإعداد الأولي والنقل إلى مناطق التخزين .

عوامل التخزين (الخواص البيولوجية للفاكهة - ظروف التخزين - استخدام الطرائق الفيزيائية والكيميائية لمعالجة الفاكهة ، أنواع التوضيب والصناديق وغيرها) وتحتل مجموعة العوامل الاقتصادية والجغرافية الاقتصادية مكانة خاصة (التوازن بين الطاقة الإنتاجية من الفاكهة وطاقة التخزين وكذلك طاقة المعالجة الصناعية للخامات والتسويق التجاري . والتنظيم المكاني لمنظومة وحدات الخزن والتبريد ومؤسسات المعالجة الصناعية للفاكهة ووسائل النقل وشبكة الطرق) .

لابد من الإشارة إلى أن العوامل الجغرافية الاقتصادية ذات مكانة خاصة بين مجموعة العوامل المؤثرة في زيادة درجة حفظ الفاكهة وحمايتها لكن الدراسة الكمية والنوعية لها تتطلب دراسة متخصصة . ونحن هنا نعالج بعض الجوانب المكانية لحل مسألة التخزين .

إن زيادة الطاقة التخزينية ستكون على حساب بناء وحدات خزن وتبريد حديثة في مناطق عقد المواصلات ومناطق الإنتاج . وضمن معامل الكونسروة والتي تعطي إمكانية التوزيع الأمثل للفاكهة ومعالجتها سواء أكان ذلك في فترة الإنتاج القصوى أم بين المواسم .

٢-٢- الصناعة : وتتضمن المعامل والإنتاج وتمثل المكمل الأساسي للمجمع، كما تحدد حجم منطقة المادة الخام وتؤثر في تركز الأشجار المثمرة فيها وعمق التخصص، كما تمثل هذه الحلقة القاعدة المادية التقنية لهذا المجمع مبينة حالة الاحتياطات الأساسية والطاقة الإنتاجية .

تتميز صناعة الكونسروة في أنها تستخدم مادة خام سريعة التلف والتي يجب معالجتها في يوم وصولها . إضافة إلى الزيتون الذي يجب أن يصنع خلال ٥ أيام من وصوله إلى معاصر الزيت . كما أنه لابد من التنويه إلى تأثير امتداد فترة الإنتاج في طاقة المعامل واستخداماتها إذ إنّ تطويل فترة الإنتاج في صناعة الكونسروة تتميز بأهمية اقتصادية كبيرة وتعدّ واحدة من وسائل زيادة إنتاجية العمل واستخدام الاحتياطات الأساسية كما أنه يعطي إمكانية زيادة حجم المنتجات خاصة الطاقات الإنتاجية دون توظيفات مالية إضافية.

إن الطابع الموسمي لصناعة الكونسروة مرتبط بطبيعة المادة الخام وموسمية وصولها إلى المعامل . ترتبط وتائر الإنتاج بمدة ورود الفاكهة وكثافتها، إذ يذهب القسم الأساسي للتصنيع (أكثر من ٩٠%) في اشهر الصيف والخريف .

تتكون موسمية الإنتاج في صناعة الكونسروة نتيجة للتباين في ورود الفواكه إلى المعامل على مدار السنة ، وعدم قدرة المعامل على الحفظ الطويل (لغياب الطاقة الكافية لوحدات التبريد) .

إن الركود والتوقفات الطويلة في الإنتاج يؤديان إلى الاستخدام غير الكامل للطاقات الإنتاجية ووسائل العمل والاحتياطات الأساسية، ففي فترة الذروة يزداد عدد العاملين ازدياداً كبيراً وغالباً من غير المؤهلين . إن وجود عدد كبير من العمال الموسميين يحد من الاستخدام الفعال للتقنية ووسائل العمل . يرتبط بالطابع الموسمي للإنتاج تركز عدد إضافي من العمال في فترة الذروة وعدم الاستخدام الصحيح والمتوازن للقوى العاملة على مدار السنة وبالتالي إعاقة نمو إنتاجية العمل .

كما أن عدم التوافق في زمن إنتاج الكونسروة واستهلاكها يؤدي إلى تكدس كميات كبيرة من الإنتاج وبالتالي الحاجة إلى مستودعات كبيرة لاستيعابها . إن زيادة فعالية استخدام الطاقة الإنتاجية لمعامل الكونسروة يمكن أن يتم عن طريق زيادة تحميل المعدات (تشغيلها بالطاقة القصوى) وإطالة فترة الإنتاج، عن طريق تخزين الثمار إلى فترة مابعد الذروة أو تحويلها إلى نصف مصنعة ومن ثم تستكمل عملية التصنيع .

إن المؤشر الأساسي لتحديد حجم المؤسسة الصناعية (المعمل) يتمثل في الطاقة الإنتاجية ، حجم الإنتاج الإجمالي ، وعدد العاملين فبمقدار تطور الطاقة الإنتاجية للمعامل يزداد مستوى إنتاجية العمل وتنخفض النفقات والتي تنخفض بنتيجتها تكلفة الإنتاج .

خطت سورية خطوات واسعة في مجال توسيع معامل شركات تصنيع الأغذية التابعة للقطاع العام ورصدت الإمكانات لتمويل شراء المعدات لتحديث هذه المعامل وحاولت هذه الشركات أن ترقى بصناعتها إلى المستوى المأمول في جودة التصنيع وتحقيق الأرباح والإسهام في توفير الغذاء الجيد للمواطن ورفع مساهمتها في الاقتصاد الوطني لكنها مازالت دون الطموح وتلقى منافسة كبيرة من شركات القطاع الخاص.

وفي هذا المجال فقد تم إحداث المؤسسة العامة للصناعات الغذائية في عام ١٩٧٥ لتنتج أهم السلع الغذائية ومن بينها صناعة الكونسروة ممثلة بالشركة الحديثة للكونسروة والصناعات الغذائية بدمشق التي أحدثت عام١٩٦٣ برأسمال ٢٤١,٠٠٠,٠٠٠ل.س ، عدد العاملين ٢٦٥ عاملاً تنتج مختلف أنواع الكونسروة . بطاقة إنتاجية تقدر بـ ١٦٧١١طنا، منها ٥٠ طنا مربى المشمش تعتمد على المادة الأولية من محافظة ريف دمشق.

أما القطاع الخاص يبين الجدول رقم (١٤) مناطق توزع الشركات وتوزع الصناعة والطاقة الإنتاجية مع عدد العمال .

الجدول رقم (١٤) توزع الشركات ونوع الصناعة في محافظتي دمشق وريف دمشق لعام ١٩٩٧ (١١)

الصناعة	الموقع	الطاقة الإنتاجية	الوحدة	عدد العمال
عصير فاكهة	قابون	٢٨٨٠٠	ليتر	٩
طبيعي	قطنا	٤٥٠٠٠٠	عبوة ٨٥٠ مل	١٦
	ريف دمشق	١٣٥٠٠	ليتر	٣
	ريف دمشق	١٥٠٠	طن	٣٢
	مزة/عافية	١٦٠٠٠٠٠٠	زجاجة	-
	الصبورة	٤٥٠٠٠٠	عبوة ٨٥٠ مل	١٦
	دمشق	٣٠٠٠٠٠	طن	-
	=	٤٠٩٠٠٠	طن	-
كونسروة	حرستا	١١٠٠٠	كغ	٦٧
	قابون	١١٧٢	كغ	٥٨
	قابون	٣٠٠٠	كغ	١٢
	عربين	٥٦٢٠٠٠	كغ	٩
	عربين	٤٠٠	كغ	٧
	عربين	١٥٥٠	كغ	١٠
	مسرابا	٥٠٠	كغ	٦
	حوش بلاس	٢٧٠٠	كغ	١٥
	حوش بلاس	٤٠٠٠	كغ	١٥
	حوش بلاس	١٦٥٠٠٠	كغ	٨
	الغوطة الشرقية	٢٥٠٠	طن	١٠٠

(11) وزارة الصناعة -مديرية صناعة محافظة ريف دمشق- مكتب الإحصاء والتخطيط – السجلات الإحصائية لعام ١٩٩٧ .

	ريف دمشق	١٤٠٠	كغ	٢
	يبرود	٤٦٠	كغ	٣
	عدرا	٣٠٠٠	كغ	١٧
مربى	ريف دمشق	٣٠٠٠	كغ	٩
مشمش	ريف دمشق	١٦٢٠٠٠٠	كغ	
مربيات	أشرفية	١٢٠٣٣	كغ	٤٤
خشافات كرز	صحنايا			
تجفيف	كفر سوسة	٣٥	طن	١٣
الفاكهة				
	ساروجة	١٤	طن	٤
قمر الدين	الغوطة	٢٠٠٠٠٠	كغ	
	الشرقية			
دبس رمان	ريف دمشق	٥٠	كغ	٢
خل	شاغور	١٠٠	كغ	٤
	قابون	١٠٠	كغ	٤
	كفر سوسة	١٨٠	كغ	٢
	شبعا	٢٠,٠	طن	٩

كما أن هناك معاصر للدبس تتوزع على الشكل التالي :

في يبرود إحدى عشرة ،و في الجبة ورأس المعرة اثنتان ، وفي كل من الصرخة ورأس العين معصرة واحدة .

نلاحظ أن حجم التصنيع ما زال صغيراً (١٩,٤٣%) من حجم الإنتاج كما أن الإقبال على شراء هذه المنتجات ما زال قليلاً إذ ما زال قسم من هذه الصناعات لم يصل إلى مستوى إقناع المستهلك من جهة ولاعتماد السكان في تلبية قسم كبير من حاجاتهم على التصنيع ضمن المنزل من جهة أخرى، وتقوم هذه الصناعات على مادة أولية من المحافظة تأتي في الفترة الأولى من الغوطة ثم من القلمون وأخيراً من الحرمون تبعاً لموعد نضج الثمار كما يتراوح رأس مال هذه الشركات بين ١٨٠,٠٠٠ ل.س و ١٥٠ مليون ل.س ويستهلك الإنتاج محلياً ويصدر قسم منه إلى دول الخليج العربي والى دول أوربا الشرقية، " والعبوات المستخدمة في صناعة التعليب نوعان : محكمة الإغلاق وهي عبوات معدنية وزجاجية وغير محكمة أهمها الصناديق والعلب المصنوعة من الخشب والكرتون أو البلاستيك ويتم اختيار نوع العبوة تبعاً لطريقة الحفظ المتبعة ونوع المادة الأولية وخواصها " (عياش،١٩٩٥،ص٩٣) .

أما صناعة زيت الزيتون فتنتشر في مناطق زراعة الزيتون أو بالقرب منها وكانت هذه الزراعة تنتشر بشكل أساسي في المناطق التالية : جديدة عرطوز، القابون، حرستا، دوما، المزة، القدم، جرمانا، دويلعة، خان البطيخ، عربين، يلدا، ببيلا، المعظمية، داريا، وبعض المناطق المتفرقة الأخرى. لكن الزحف العمراني قضى على قسم كبير من بساتين الزيتون في هذه المناطق كما نلحظ في الآونة الأخيرة امتداد زراعة الزيتون لتشمل مناطق أخرى كثيرة في محافظة دمشق وقد قامت صناعة زيت الزيتون على

المادة الأولية المحلية (الزيتون) وقسم كبير من معاصر الزيتون يعود إلى الستينيات من القرن العشرين. وهناك مجموعة محدودة من المعاصر الحديثة، ويبين الجدول رقم ١٥ توزع معاصر الزيتون بطاقتها الإنتاجية . وتقوم عدد من المنشآت الخاصة بتعليب الزيتون موزعة في الكسوة ، سبينة ، عربين ، داريا ، بطاقة إنتاجية تبلغ (٣٣٠) طناً [١٢] .

الجدول رقم (١٥) الطاقة الإنتاجية لمعاصر الزيتون وتوزعها [١٣]

الموقع	الطاقة الانتاجية/كغ خلال ٨/سا	عدد العمال
القابون	٢٥٠٠	٧
المزة	٥٠٠	٤
دوما	٥٠٠	٤
حرستا البصل	٦٠٠	٥
حرستا البصل	٥٠٠	٣
القدم	٥٠٠	٨
القدم	٢٠٠٠	٧
ببيلا	٨٠٠	٥
ببيلا	٥٠٠	٥
مديرا	١٥٠	٣
يلدا	١٢٠٠٠	٥
معضمية	٣٠٠	٤
جديدة عرطوز	٢٠٠	٤
جديدة عرطوز	١٥٠٠	٤
عربين	٢٥٠٠	١٠

يقدر الإنتاج من زيت الزيتون بـ ٥٢١٠٥٠ كغ تستهلك محلياً . أما المخلفات الناتجة والبالغة (١,٤٥٠,٠٠٠) كغ فتستخدم لصناعة الصابون وكمواد علفية .

٣- الحلقة الخدمية : تتمثل في الأسواق (سوق الهال والأسواق الموزعة في المدينة...) وعملية التسويق.

١-٣- الأسواق ، وأهمها : - سوق الهال : تأسس في منطقة الزبلطاني في عام ١٩٨٦ على شكل سداسي بدلاً من السوق القديم الذي أسس عام ١٩٣٢ في منطقة شارع الملك فيصل، يضم هذا السوق ٥٠٣ محال تجارية منها ٣٥٠ محلاً تجارياً للخضار والفاكهة و ١٤ محلاً لتجارة الصناديق الفارغة و٤ محال لتجارة الأكياس الفارغة ، أما المحال الباقية لتجارة اللحوم والبيض ... تصل الفاكهة إلى السوق من مختلف أنحاء

(12) وزارة الصناعة – مديرية صناعة محافظة ريف دمشق – مكتب الإحصاء والتخطيط – السجلات الإحصائية لعام ١٩٩٧ .

(13) وزارة الصناعة – مديرية صناعة محافظة ريف دمشق – مكتب الإحصاء والتخطيط – السجلات الإحصائية لعام ١٩٩٧ .

محافظة ريف دمشق والمحافظات الأخرى ومن ثم يتم التسوق من هذا السوق إلى الأسواق الفرعية الموزعة في مختلف أنحاء المدينة أو إلى محال بيع الخضار والفاكهة الموزعة في أحياء المدينة وفي القرى . إضافة إلى التصدير خارج القطر، تخضع عملية تحديد الأسعار في السوق لعملية العرض والطلب .

تغطي نقابة الحمل والعتالة السوق كله وهناك لجنة تسيير أعمال سوق الهال ولجنة من أعضاء الهيئة العامة مؤلفة من ٩ أعضاء تنتخب كل ٤ سنوات عدد أعضاء الهيئة العامة ٣٣٦ شخصا ويتجاوز عدد العاملين ١٠٠٠ شخص . هناك إدارة للسوق تسمى(إدارة سوق الهال المركزي) بإدارة مهندسين يعينون من قبل المحافظة تشرف على سير العمل والخدمات وتمثيل السوق إدارياً وليس مالياً .

وتتم عملية البيع من خلال :

١- البيع إلى الشَّقيعة الذين يشترون البضاعة بالجملة من التجار ويبيعونها بنصف الجملة خارج السوق المركزي .

٢- البيع إلى أصحاب المحال والمستهلك مباشرة . وتحدد نسبة ربح التاجر من قبل الدولة بـ ٥% من رأس مال البضائع المباعة . يخدم السوق ٣ قبابين أرضية (حمولة ثقيلة) وإلى جانب السوق تقدم ورشات لتصدير الفاكهة إلى خارج القطر.

ويعاني السوق من مجموعة من المشكلات :

١- موقع السوق : إذ تعرقل زحمة السيارات دخول السيارات وخروجها من السوق وإليه.

٢- صغر حجم السوق ومساحته الذي تبلغ مساحته ٢٥٠ دونما وعدم قدرته على استيعاب السيارات إذ يدخل إلى السوق يومياً ما يقرب من ٣٠٠ سيارة حمولة ١٠ أطنان فما فوق و ٩٥٠ حمولة ٧,٥ أطنان و ١٢٠٠ سيارة حمولة ١-٥ أطنان .

٣- انعدام النظافة رغم كل الجهود المبذولة .

٤- تركز السيارات والأشخاص خلال فترة زمنية قصيرة مما يؤدي إلى ازدياد نسبة التلوث وقد تم رفع طلب إلى الجهات المختصة من قبل لجنة السوق لبناء سوق تقارب مساحته ١٢٠٠ دونما مشابه لسوق القاهرة الدولي على أن يتم اختيار موقعه وبناؤه وفق أسس علمية مدروسة ويستطيع مواكبة النهضة التي يشهدها القطاع الزراعي .

- ومن أجل تحسين أداء سوق الهال فإننا نؤكد ما ذهبت إليه الدراسات السابقة (الحليبي،١٩٩٧،ص٣٠) :

١- إحداث إدارة مستقلة تتمتع بصلاحيات واسعة ومدروسة من أجل تنظيم العمل في السوق وقمع المخالفات .

٢- منع بيع الخضار والفواكه بالجملة أو نصف الجملة خارج السوق، وسن التشريعات اللازمة لذلك.

٣- تحديد وقت لافتتاح السوق وإغلاقه من أجل دخول المنتجات وبيعها خلال فترة محددة وبالتالي تسهيل تحديد أسعارها استناداً لقانون العرض والطلب .

٤- ضرورة ضبط الكميات الداخلة للسوق والخارجة منه وتسجيلها في سجلات خاصة .

٥- ضمان عدم خروج البضاعة إلى السوق إلا متجانسة .

أيضاً هناك سوق الهال في دوما ويخدم مدينة دوما والمناطق المجاورة وإلى جانبه ورشات لتصدير الفاكهة إلى خارج القطر . أما أسواق المفرق فتنتشر في مختلف أنحاء المدينة إذ يتم تسوق الباعة في هذه الأسواق من سوق الهال وكل سوق من هذه الأسواق يخدم المنطقة المقام فيها ويتجاوز عددها الـ ١٥ أهمها . سوق الجمعة (شيخ محي الدين) سوق القرماني (المرجة) سوق الجزماتية (ميدان) ، سوق الشيخ سعد (المزة) ، سوق القابون (قابون) ... وتعاني هذه الأسواق من نقص الخدمات والمرافق .

هذا بالإضافة إلى محال بيع الفاكهة التي تنتشر ضمن الأحياء السكنية من خلال بقالات صغيرة بعضها يتخصص بتجارة الخضار والفواكه وبعضها يبيع الخضار والفواكه إلى جانب المواد الغذائية وتتوزع بشكل متباين . وهناك أعداد كبيرة من باعة المفرق الذين يبيعون إما على عربة أو على الأرصفة أو متجولين.

٢-٣- التسويق : - نتيجة للتحولات الزراعية والتطور الكبير الذي شهده القطاع الزراعي أخذت مشكلة التسويق تظهر نتيجة لتنفيذ خطط التنمية الزراعية ، ويعرف التسويق على أنه "مجموعة من النشاطات المعنية لتنسيق النشاطات من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة الإستهلاك" (حميدة،١٩٩٣،ص٥)، ويتم التسويق في القطاع العام عن طريق الشركة العامة للخضار والفواكه فقد أسست عام ١٩٧٧ وتهدف هذه الشركة إلى تسويق الخضار والفاكهة المحلية وإعادة توزيعها وتصدير فائض الإنتاج المحلي، وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها منافذ البيع . وقد شهدت الشركة تطوراً في المساحات التخزينية ومنافذ بيع المفرق ، إضافة إلى تطور عدد مراكز بيع الجملة ، لكن لم يواكب ذلك توسع أسطول النقل الذي تمتلكه الشركة والذي يتألف من عدد قليل من سيارات النقل ، لذلك تلجأ الشركة إلى تأجير سيارات القطاع الخاص، مما يعرض عمليات الشركة إلى كثيرٍ من الاختناقات وفي بعض الأحيان إلى هدر وتلف نتيجة التأخير، وتقوم الشركة بتسليم بقايا الإنتاج إلى الشركة العامة لاكثار البذار ومؤسسات الأعلاف لاستثمارها . ودور هذه الشركة في تراجع من حيث الأداء الوظيفي وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها عدم التزام إدارة التعيينات وغيرها من الجهات العامة بالتعامل مع الشركة، وعدم تعويض الشركة عن الخسائر التي تترتب عليها نتيجة لتنفيذ قرارات الجهات العامة

بتسويق إنتاج الفلاحين في أثناء الأزمات، إضافة إلى بعض المعوقات التي تعاني منها الشركة كغيرها من مؤسسات القطاع العام مثل: الزيادة الكبيرة في أعداد العاملين والإداريين وانخفاض إنتاجية العمل والعجز المالي الذي تعاني منه والبيروقراطية في إدارة أعمالها وتسييرها وعدم كفاءة قنوات التوزيع وعدم توفر المرونة في اختيار منافذ البيع كما هي الحال في القطاع الخاص، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن المنافسة و تعرضها للخسائر .

ويشارك القطاع الخاص في عملية التسويق، إذ يعمل الوسطاء بين المنتج وتاجر الجملة ونصف الجملة وذلك من خلال الهيئات التقليدية للقطاع الخاص، أسواق الجملة وأسواق المفرق والتاجر (الضمّان) وتاجر العمولة (الجملة) . وتعترض عملية التسويق جملة من المعوقات أهمها : ضعف التكامل بين منافذ التسويق الزراعي وأماكن الصناعة، وعدم إدراك أهمية التسويق ودوره وجدوى مؤسساته بالإضافة إلى تذبذب وتفتت الإنتاج الزراعي وعدم توفر قاعدة معلوماتية يستفيد منها القائمين على الإنتاج وغياب الكوادر المدربة ...

هنا لابد من الإشارة إلى أن السوق الداخلي لايتحمل الزيادة الكبيرة في الإنتاج، لذلك لابد من تشجيع المصدّر بتخفيف الضرائب والرسوم على عملية التصدير (وقد صدرت قرارات خاصة بذلك في الآونة الأخيرة) وتأمين الأسواق الخارجية . والأمر الملفت للانتباه هو ضعف التجارة بين الدول العربية (١٥-٢٠% من حجم الواردات من الخضار والفواكه)، وهناك عراقيل أمام المصدرين أكثر من التسهيلات . ويتركز الجهد في الدول العربية على الاكتفاء الذاتي دون الاهتمام بالتصنيع والتخزين ، كما يلاحظ عدم توفر وسائل الفرز والتدريج والتوضيب وما ترتبه من أعباء تكاليف على المنتج إضافة إلى غياب الرقابة عن التصدير (النوعية) وفيما يتعلق بالهرمونات وبقايا المبيدات فهي أمور هامة وذات آثار سلبية على التصدير وقبول الدول المستوردة للإنتاج .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التصدير يجب أن يوجِّه الإنتاج توجيهاً يجعلنا ألاّ نكتفي بالتخلص من الفائض بل ننتج ما نريد أن نصدره بأحدث الطرائق والأساليب. ويتركز النقد للنشاط التسويقي في عدة أمور: – استغلال التجار لضعف إمكانيات التمويل عند صغار المزارعين، وممارسة التجار في سوق الهال للاحتكار للمنتجات المعروضة مما يجعل قرارهم مؤثراً في تحديد الأسعار، واستغلال المصدرين للتاجر المحلي والمنتج وعدم السعي لتوسيع الأسواق الخارجية إضافة إلى ضعف الاستثمار في وسائل الخزن والتبريد . ولتحسين التسويق لابد من تأمين مستلزماته وتوفير طاقة تصنيعية لامتصاص الفائض من الإنتاج وتحسين كفاءة وسائل الدعاية والترويج وتقديم تسهيلات مصرفية سريعة والتوسع في منشآت الخزن والتبريد .

النتائج والاتجاهات الأساسية لتطوير البنية الوظيفية القطاعية لمجمع الأشجار المثمرة التخصصي في محافظتي دمشق وريف دمشق

من أجل زيادة الفعالية الاقتصاديةللبنية الوظيفية القطاعية لهذا المجمع لابد من إعداد اتجاهات تطوير التنظيم المكاني للمستقبل : وهنا نقترح اعتماد الأسس التالية :

- توزيع إنتاج الفاكهة في الأقاليم الأكثر ملاءمة لتطويرها من حيث الظروف والموارد الطبيعية والبشرية والتي تتحقق فيها أعلى مستويات الإنتاجية .
- تحقيق التوازن بين الحلقات المكونة للمجمع وتحسين مختلف أنواع الارتباطات الإنتاجية التكنولوجية والاقتصادية .
- تحقيق الاستخدام الشامل للإنتاج عن طريق تخفيف الفاقد واستثمار مخلفات الإنتاج استثماراً كاملاً.

إنّ هذه الأسس لا تفقد أهميتها عند إعداد الاتجاهات المستقبلية لتطوير التنظيم المكاني للمجمعات التخصصية النباتية الأخرى .

نبدأ بالحلقة الزراعية إذ نلاحظ أن هناك إمكانات متاحة لزيادة الإنتاج بمقدار لايقل عن ٢٢ و ٨٦١٢٥طناً عندما تدخل الأشجار الصغيرة مرحلة الإثمار، كما يجب أن يركّز الاهتمام على تطوير إنتاج الفاكهة بعيداً عن استخدام المبيدات، كما يلاحظ تراجع في حجم الواردات من الفاكهة إلى المحافظة .

كذلك لابد من تقديم تسهيلات للمزارعين ممثلة بقروض طويلة الأجل لكي يتمكن المزارعون من تطوير عملية الإنتاج وإعداد شبكات ري حديثة (بالتنقيط أو الرذاذ) وإيجاد الحلول العملية لمشكلة الصقيع وإجراء دراسات متخصصة بهدف إبراز المشكلات الأساسية التي تواجه المزارعين والعمل على حلها . وخاصة في مجال مكننة العملية الزراعية .

إن تطور الحلقة الزراعية يجب أن يرافقه تطور مواز في الحلقات الأخرى بهدف تأمين التفاعل الناجح فيما بينها. ومن أجل تأمين حاجة السكان من الفاكهة على مدار السنة لابد من متابعة تطوير وحدات الخزن والتبريد وتكاملها الوثيق مع صناعة الكونسروة وتسويق المنتجات الجاهزة .

إن التحليل الجغرافي الاقتصادي لتطور المجمع يسمح بالقول: إن الاتجاه الأساسي في التطور لهذا المجمع يجب أن يتمثل في تطوير منظومة الخزن وصناعة الكونسروة مما يسمح للمنتج بتسويق مستقر وثابت للإنتاج والحصول على الأرباح .

من خلال الدراسة تبين أن تقلب الإنتاج في المحافظة يصل إلى ٤٠,٨٥% وهو كبير وإذا استثنينا المشمش والجوز والدراق فإن استقرار الإنتاجية مقبول بالإضافة إلى الأخذ

بالحسبان التلف الذي قد ينتج لابد من إيجاد منظومة تخزين تفوق بـ ١٠-١٢% المتوسط السنوي للناتج الإجمالي هذا ويمكن أن يؤدي التباين بين الطاقة المتاحة للخزن والطاقة المطلوبة إلى إعاقة تطور الإنتاج الزراعي حتى إلى تغيير التخصص إلى إنتاج محاصيل أكثر ربحاً .

كما يجب أن يؤخذ بالحسبان الكميات الداخلة إلى المحافظة والخارجة منها . عند حساب الطاقة التخزينية اللازمة، عملياً يجب أن يتم النمو في طاقة وحدات الخزن على أساس بناء وحدات جديدة عند عقد المواصلات الهامة وفي مناطق الإنتاج بالإضافة إلى تحديث وحدات الخزن في مدينة دمشق ، كذلك لابد من تطوير شبكة النقل وإيجاد وسائل نقل متخصصة وتحسين إنتاج العبوات ، وكذلك لابد من وحدات خزن وتبريد للعصائر المركزة في مناطق الإنتاج وتطوير خطوط الإنتاج بتعبئة الفاكهة وتغليفها وتنتشر مثل هذه الورشات حول الأسواق الرئيسة (الهال في الزبلطاني والهال في دوما) وفي المحيط القريب لمدينة دمشق والتي يتم التصدير منها إلى خارج القطر .

إنّ تطوير الحلقة الصناعية يجب أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحلقات المجمع الأخرى وتتمثل أهم اتجاهات تطويرها في الربط الوثيق بمستوى تطور الحلقة الزراعية ومنظومة التخزين. يجب على منظومة التخزين حفظ الثمار الطازجة و منتجات صناعة الكونسروةعلى حد سواء وفي كثير من الدول عدا التعليب بواسطة الحرارة المعروف لدينا تستخدم أنواع أخرى لاتقل فعالية وأقل كلفة مثل التجميد السريع . والتجفيف التصعيدي بالتعبئة المعقمة هذه الأنواع يجب تطويرها في المحافظة .

ومازلنا نلاحظ تخلفاً في مستوى التكنولوجيا المستخدمة في تصنيع المواد الغذائية وقدماً في الآلات والتجهيزات وانخفاضاً في مستوى الإنتاجية وعدم الاستفادة من الطاقة الإنتاجية المتاحة وضعف المهارات وتدني مستوى الجودة مقارنة بالمعايير العالمية للجودة وضعف أقنية التسويق والترويج وخاصة في مجال التصدير .

كما يلاحظ ضعف دور المؤسسات المساندة في الاختبار والتحليل وضبط الجودة وغياب البحث العلمي الزراعي الصناعي في تحسين مردود بعض الأصناف المستخدمة في التصنيع (مردود العصير في التفاح) .

هذا فضلاً عن الافتقار إلى صناعة مواد التعبئة والتغليف بتقنيات متطورة . والاعتماد على استيراد العديد من المواد الأولية المستخدمة في التصنيع الغذائي والتي يمكن إنتاجها محلياً مثال (صناعة مكثفات العصائر على اختلاف أنواعها) .

وفي هذا الخصوص فقد حقق القطاع الخاص بعض الخطوات الناجحة في مجال الصناعات الغذائية أيضاً.

كما أن طاقة المعامل القائمة خاصة معمل الشركة العامة لصناعة الكونسروة منخفضة وتحتاج إلى تطوير .

وهناك نقص واضح في صناعة أغذية الأطفال المصنوعة من الفاكهة . ولابد في هذا المجال من الاستخدام الكامل لكل المخلفات الناتجة(مخلفات التصنيع، البذور، القشور) هنا تقوم الشركة العامة للخضار والفواكه بتسليم بقايا الإنتاج إلى الشركة العامة لإكثار البذار ومؤسسة الأعلاف لاستثمارها . ولابد أيضاً من تطوير عمل الورشات المتخصصة بالتحضير الأولي (من فرز وتوضيب) بهدف إعطائها منظراً تجارياً جذاباً مثل هذه الأعمال يمكن إقامتها ضمن الحلقة الزراعية أو الصناعية أو البرادات أو كوحدات إنتاجية مستقلة .

من أجل تنظيم تجارة الجملة وأساليب التعامل في أسواقها لابد من إنشاء سوق للهال جديدة تراعى فيها مختلف اعتبارات التطور الذي يتفق والأسواق الحديثة، بالإضافة إلى إقامة أربع أسواق تجميعية حول مدينة دمشق تحيط بها من الجهات الأربع تحتوي على مكان للفرز والتوضيب مع أن مستودعات بعضها مبرد ومركز خدمات عامة، وتتألف هذه الأسواق من أكثر من طابق ، وذلك من أجل تخفيف الضغط عن الأسواق الداخلية وتوفير السلع الغذائية المناسبة لسكان الضواحي وبعض سكان المدينة .

لابد من توفير مختبرات متطورة في وحدات الخزن لإجراء الفحص الأولي للمواد الداخلة والفحص الدوري للمواد المخزونة لمراقبة أي تطورات تطرأ عليها ورصدها.

توسيع الرقابة على نوعية الثمار المصدرة لتكون متجانسة وخالية من الهرمونات وبقايا المبيدات لما يتركه ذلك من آثار سيئة على التصدير وقبول الدول المستقبلة للإنتاج، كما أنه لابد أيضاً من تأمين المزيد من السيارات والبرادات المخصصة لنقل الخضار والفاكهة والحاجة إلى وجود أسطول جوي متخصص بنقل الخضار والفاكهة .

إن عقلنة التنظيم المكاني للمجمع سيسمح بتحسين استخدام المادة الخام والطاقات الإنتاجية للمعامل وزيادة إنتاج المنتجات الجاهزة وتوسيع الأنواع وتحسين نوعيتها وخفض تكاليفها وكل هذا سوف يساعد على تحسين تزويد السكان بمختلف أنواع الثمار الطازجة والمصنعة .

المراجـع

- الحليبي, محمد سعيد- ملخص الدراسة التقييمية عن واقع التسويق ا لغذائي الحضري بدمشق الكبرى وآفاق تطويره لتلبية حاجة الاستهلاك الغذائي حتى عام ٢٠١٠- دمشق، ١٩٩٧ .
- حميدة، أحمد- التسويق الزراعي ودوره في التنمية الزراعية في سورية – ندوة تطوير التسويق وتنمية الصادرات للخضار والفواكه في سورية، دمشق، ١٩٩٣.
- ادلبي، ثريا حسين – تسويق السلع الغذائية في القطر العربي السوري – رسالة ماجستير في إدارة الأعمال – ١٩٩٧.
- عياش، علي أحمد – أساسيات صناعة الخضار والفواكه (شعبة البساتين)- مديرية الكتب والمطبوعات-جامعة تشرين - ١٩٨٤.
- وزارة التموين والتجارة الداخلية – الشركة العامة للخزن والتبريد – مديرية الخزن والتسويق – السجلات الإحصائية لعام ١٩٩٧ .
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي – مديرية الإحصاء والتخطيط . المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعامي ١٩٩٧-١٩٩٨ .
- مديرية زراعة محافظة ريف دمشق- قسم الإحصاء –السجلات الإحصائية للأعوام (١٩٩٢-١٩٩٧).
- مديرية زراعة محافظة ريف دمشق-قسم الإحصاء –السجلات الإحصائية لعام١٩٩٧.
- المصالح الزراعية في محافظة دمشق –السجلات الإحصائية لعام ١٩٩٧.

المراجع باللغة الروسية :

-Babraovicki, A.V, teritorialnaya arganizatsia khranenya I pererabotka pladavodstvennai praduktsi (na primier kievskai oblasti) aftareferat disertatsi kandidat geographitshkikh naouk KIEV 1991.

-Doprenin, V.A, economika selskovo khazaistva,economica Moskva . 1986.

-Krotchkof.V.G, I drugie, zernavoi khazaistva:teritorialnaya arganizatsia I effectivnoct proizvodstva ,Moskva,MGU,1990.

-Nagrina,V.B, I drygie,metadicheskae asnovi isledovanie specializirovannikh agra- promishelnikh compleksof , Kiev – naouka domka,1989.

- Pistoun, N.D, geogrraphia selskava khazaistva , vishaya shcola , kiev,1983.

- Pistoun, N.D, Geographia agra-promishelnnikh complexof , libed ,

Kiev.1996.

-Shishkin, N.S, novoi v khraneni ovashi i froukti ,moskva ,1987.

-Yazinina, A.R, spesializirovanni regionalni agra-promishlenni complex I evo teritorialnaya organizatsiya. Aftareferat doctor geographitshkikh naouk Kiev, 1985 .

- Yazinina, A.R, spesializorovanni agra-promishlenni complex I evo teritorialnaya organizatsia. Kiev naouka domka, 1979 .

- Yazinina, A.R, Ukrainskaya geographitsheskaya encyclopedia , TOM.1 ,Kiev, 1989.

- Yankiv, M.D. chays, A.M. Economishiskoe Asnove fonksioneravanie ABK, LGU – Lvov 1989.

المراجع باللغة الانكليزية :

-F.A.O, Monthly bulletin of agriculture economics & statistics ,vol, 52. 1988.

-Jasbir Sinch ,S.S,Dhillon. Agricultural geography , New Delhi, 1984.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ٢٠٠١/٥/٩.